صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24/24
الثمن
1200 مليما

القمة العربية الطارئة المرتقبة في القاهرة

اختبار حاسم لمواجهة مخططات تهجير الفلسطينيين

16

قائمة المسلسلات التونسية لرمضان 2025

12

10

نقص بـ 600 ألف لتر من الحليب قبل أيام من شهر رمضان

هل هي بوادر أزمة جديدة في إنتاج الحليب؟

الثلاثاء 18 فيفري 2025 /عدد 692

بعد الهزات الأرضية المتواترة

هل ان بلادنا في منأى عن خطر الزلازل؟

4

تحت مجهر "24/24" :

هجرة المهندسين

جرح نازف للاقتصاد التونسي

5

ظاهرة العنف ضد المرأة

القوانين الرادعة موجودة والآفة متواصلة .. ما الحل؟

6

رغم انها تدفع الى ضرورة التنسيق بين المجلس و الحكومة

مبادرات برلمانية في الرفوف

7

الافتتاحية

صابر الحرشاني

حتى نستفيد من كفاءاتنا

هجرة الكفاءات ليست مجرد ظاهرة عابرة، بل هي نزيف مستمر يهدد الدول النامية، وتونس ليست استثناءً من ذلك، ففـــي الوقت الذي يحتاج فيه الاقتصاد الوطني إلى كل جهد وعقل مبتكر لدفع عجلـــة التنمية، نجد الآلاف من الأدمغة التونسية تختار الهجرة سنويًا بحثًا عن فرص أفضل.

وتشير الأرقام الرســـمية في بلادنا إلى أنّ أعداد الكفاءات التونسية التي تغادر البلاد من أجل العمل في الخارج أخذت منحاً تصاعديا منذ سنة 2020، مما ساهم إيجابيا في دعم الاقتصاد التونسي وتحقيق التوازنات المالية الكبرى للدولة، حيث بلغ مجموع تحويلات التونسيين بالخارج خلال سنة 2024، مـــا قيمته 8128 مليون ديناراً، لكن في المقابل يُحذر ممثلوا بعض القطاعات وأساســـا الصحة والمهندسين من تبعات تواصل هجرة الكفاءات التونسية إلى الخارج.

و لا يمكن إنكار أن هجرة الكفاءات تُضعف الدول النامية على عدة مســـتويات، فالمجتمع يخسر مســـاهمات هذه العقول المميزة في قطاعات حيوية مثل الطب، والهندســـة، والتعليم، والتكنولوجيات الحديثة. وفي المقابل، تستفيد دول الوجهة من هذه الكفـــاءات دون أن تتحمل كلفة إعدادها، و هذا التفـــاوت يعمق الفجوة بين الـــدول النامية والدول المتقدمة، اقتصاديًا، و علميًا وتقنيًا.

ورغم ذلك، يُشير البعض إلى أن الكفاءات المهاجرة قد تُفيد بلدهـــا الأم بطريقة غير مباشرة، من خلال تحويلات مالية أو استثمارات، لكن الســـؤال الذي يطرح نفسه، هل تكفي هذه العائدات لتعويض الخســـائر الضخمة التي تتحملها الدولـــة في إعداد هذه الكفاءات؟ الإجابة على الأرجح هي لا، خاصة في ظل غياب اســـتراتيجية شاملة تضمن الاستفادة المستدامة من هذه العقول المهاجرة.

و في تونس، لا يبدو أن العقول تختار الهجرة طواعية، بل إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية تدفعها دفعًا، فسوق الشـــغل في القطاع الخاص يعاني من ركـــود كبير، نتيجة الأزمـــات الاقتصادية العالمية والمحليـــة، أما القطاع العام، فهو مكبّل بمشكلة ارتفاع كتلة الأجور، ما أجبر الدولة على وقف الانتدابات منذ ســـنوات، و بين هذا وذاك، يجد الآلاف من الشباب المؤهل أنفسهم بلا خيارات تُذكر سوى الهجرة.

ولعـــل أكثر ما يغـــري الكفاءات التونســـية هو الفارق الكبير في مستوى الأجور وظروف العمل بين تونس والدول المتقدمة، فكيف يمكـــن للدولة أن تنافس دولًا توفر رواتب مغرية، وبيئة عمل متقدمـــة، وضمانات اجتماعية قوية؟ الإجابة تكمـــن في إدراك حجم التحـــدي والعمل على حلول شاملة، لا الاكتفاء بإجراءات جزئية .

ان تجارب بعض الدول الآســـيوية قد تكون مصدر إلهام لتونس، حيث ان هذه الـــدول نجحت في التخفيف من حدة هجرة الكفاءات عبر تحســـين مســـتوى الأجور وظروف العمل، وإن كان ذلك بتكلفة مالية باهظة، كما عملت على توطيد العلاقة مع كفاءاتها بالخارج، عبر إنشـــاء هيئات تُعنى بالمحافظة على صلة مســـتمرة مع العقول المهاجرة، لتستفيد منها عن بُعد أو تُشجعها على العودة.

وإضافـــة إلى ذلك، لجأت بعض الـــدول إلى تقديم حوافز مالية وإدارية للمهاجرين لبعث مشـــاريع اســـتثمارية في وطنهم الأم، و مثل هذه المبادرات ليست مجرد دعوة لعودة الكفـــاءات، بل هي محاولة لتحويـــل "الهجرة" إلى فرصة للاستفادة من الخبرات المكتسبة في الخارج.

وعلى المستوى الدبلوماسي، يمكن للدول النامية الدخول في مفاوضات مع دول الوجهـــة، للتوصل إلى آليات تضمن تقاسم الفوائد الناتجة عن الهجرة، و يمكن أن تشمل هذه الآليات برامج تبادل خبرات أو دعمًا ماليًا من دول الوجهة للدول المصدرة للكفاءات.

و لا يمكن اختزال مشكلة هجرة الكفاءات في بُعدها المالي فقط، فالمسألة تتعلق أيضًا بمناخ الاستثمار، وبيئة العمل، والفرص المتاحة.

ولتتمكن تونس من التصـــدي لظاهرة هجرة الكفاءات، تحتاج إلى رؤية شـــاملة تُعالج الأسباب الجذرية للظاهرة، وليس مجرد التعامل مع نتائجها.

وبات من المستوجب أن تعمل الدولة على تحسين ظروف العمل والمعيشة داخل البلاد، من خلال إصلاحات اقتصادية وهيكلية شـــاملة، كما يجب تعزيز التواصل مع الكفاءات بالخارج، وتحفيزها على المســـاهمة في تنمية البلاد، سواء عبر استثمارات مباشرة أو مشاريع مشتركة.

ويحتاج بناء مناخ استثماري جاذب إلى جهود متضافرة مـــن الحكومة ومن القطاع الخاص، كمـــا يحتاج ايضا الى تحســـين البنية التحتية، والتبســـيط الإجراءات الإدارية، الى جانب ضمان الاستقرار الســـياسي والاقتصادي، وكلها عوامل أساســـية لجعل تونس وجهـــة مفضلة للكفاءات، سواء المحلية أو الأجنبية.

وهجرة الكفاءات ليست مجرد مشـــكلة اقتصادية، بل هي تحدٍ اجتماعي وإنساني يتطلب حلولًا مبتكرة وشاملة، و آن الاوان أن ننظـــر الى تجارب الدول الأخرى، ونعمل على بناء استراتيجية وطنية تعالج الأسباب الجذرية للظاهرة، وتخلق بيئة جاذبة للكفاءات. حينها فقط، يمكن أن تتحول الهجرة من تهديد إلى فرصة، تساهم في بناء اقتصاد وتحقيق وتنمية شاملة.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 073 903 29

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

خلال زيارته إلى سوسة

وزير البيئة يوصي بضرورة حوكمة قطاع النظافة والعناية بالبيئة

محمد الدريدي

استقبل والي سوسة سفيان التنفوري ، يوم السبت المنقضي وزير البيئة حبيب عبيد الذي أدى زيارة إلى الجهة.
وتم خلال الزيارة مناقشة مختلف الإشكاليات البيئية والتذكير بضرورة مواصلة الجهود المبذولة لتحسين الوضع البيئي، مع إيلاء مزيد من العناية بمداخل المدن في إطار دعم المجهودات البلدية، مع التأكيد على ضرورة التدخل لدعم العمل البلدي، خاصة في الأحياء الشعبية، لرفع نفايات الهدم والبناء.
وأوصى الوزير بضرورة تفعيل مخرجات المجلس الوزاري المتعلق بحوكمة قطاع النظافة والعناية بالبيئة، مؤكدا على أهمية الوحدة النموذجية لتوليد الكهرباء عبر تقنية تثمين الغاز الحيوي المستخرج من الفضلات المنزلية و ضرورة تعميم مثل هذه المشاريع للحدّ من الانبعاثات، وتوفير الطاقة المتجددة ودعم التنمية المستدامة.
وأدى الوزير مرفوقا بوالي سوسة، زيارة إلى مشروع حماية الشريط الساحلي لجنوب القنطاوي من الإنجراف البحري وشاطئ بوجعفر و محطة التطهير بسيدي عبد الحميد ، إضافة إلى أول وحدة لإنتاج الكهرباء من غاز الميثان الحيوي المستخرج من النفايات المنزلية بالمصب المراقب بوادي لاية في ولاية سوسة .

حفر الطين بتوزر

حالة كارثية للبنية التحتية

محمد المبروك السلامي

تعددت تشكيات متساكني حفر الطين من الحالة الكارثية التي أصبح عليها الحي و تضرر الطرقات بعد الأمطار التي فاقت كل التوقعات بعد أن بلغت 54 مم بتوزر ، و كثرت الحفر والانزلاقات في الطريق الرئيسي والطرقات الفرعية بالحي ، إضافة الى تكّدس الفضلات بسبب التأخير في عملية التنظيف
كما أن الحي تحوّل بعد الأمطار الأخيرة إلى مجموعة من الحفر مع تآكل الاسفلت لان الحلول التي تم اتّخاذها في السابق كانت وقتية فمياه الأمطار تجمعت في الحفرة الكبيرة محاطة بالعديد من البرك، مما يؤدي إلى تردي الوضع البيئي بالحي خاصة بعد عدم انتظام خدمة رفع الفضلات المنزلية التي قد تستمر لعدة أيام. وطالب المتساكنون من مصالح بلدية توزر والإدارة الجهوية للتجهيز بإيجاد الحل النهائي لمعاناة الأهالي خاصة بتجديد الطرقات وتعبيدها.
و رغم ان البلدية خصصت ميزانية لتحسين البنية التحتية وخاصة إعادة تعبيد الطرقات، غير أن المشاريع لم تنجز لعدم توفر مقاولة، بعد أن أعيد طلب العروض أكثر من مرة دون جدوى، وقد تم في الأيام الأخيرة إعادة نشر طلب العروض .

توزر

حفر بئر عميقة بالمنطقة السقوية الظافرية

محمد المبروك السلامي

ضمن مشروع حفر بئرين لإحداث منطقة سقوية جديدة بالظافرية على مساحة 300 هكتار، من معتمدية تمغزة ، انطلقت أشغال حفر بئر عميقة في منطقة الظافرية، بتمويل بالشراكة بين وزارة الفلاحة والموارد المائية وبرنامج التنمية المندمجة بكلفة 10 ملايين دينار.
ومن المنتظر أن يتم حفر البئر الثانية بعد الانتهاء من حفر البئر الأولى، باعتمادات جملية للبئرين تقدّر بـ 3,350 مليون دينار من ميزانية وزارة الفلاحة والمواد المائية.

في عريضة موجهة إلى رئيس الحكومة

أهالي دقاش يطالبون بتركيز شباك موحد أو دار للخدمات

أمضى أكثر من 4400 شخصا، من بينهم 837 أشخاص
معنويين و 3573 مشاركة الجمعيات التنموية والمجامع المائية حيث جاء في هذه العريضة الشعبيّة ان متساكني معتمديّة دقاش يطالبون بتركيز شباك موحد أو انشاء دار للخدمات بمدينة دقاش بعد أن وفرت البلدية المقر و اعادة تهيئته من خلال تبرعات المواطنين بالجهة. المعتمدية التي تعدّ أكثر من 23 ألف ساكن في حاجة مُلحّة لتقريب الخدمات الإداريّة و الوظيفيّة من متساكني المنطقة .
كما جاء في العريضة ان المطالبة بانشاء دار للخدمات أو شباك موحد تكون وظيفته الاساسيّة تسهيل حصول المواطنين على الخدمات الاداريّة المختلفة حيث أنّ المنطقة لا يوجد بها فروع للصندوق الوطني للتأمين على المرض و للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و كذلك لفرع محلي للصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعيّة بالإضافة لغياب ممثل محلي للشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه و الديوان الوطني للتطهير و هو أمر غير مقبول و مرفوض تماما، لان إقامة و تركيز هذا المرفق العمومي في مقر تمّ اعداده سلفا من طرف البلديّة، ساهم المواطنون في اعادة تهيئته بالكامل، سوف يساهم بالتأكيد في تلبية حاجيات المواطنين و يوفر عليهم مشقة التنقل و تكاليفه خاصة أنّ المعتمديّة تشمل عددا كبيرا من السكان الذين يعانون من بعد الخدمات الجهويّة و صعوبة الوصول إليها.

المنستير

اكتشاف سر جريمة قتل وقعت منذ 7 سنوات

محمد المبروك السلامي

بعد 7 سنوات كاملة، أُعيد فتح التحقيق القضائي في ظروف وملابسات وفاة امرأة ،في العقد السادس من عمرها ،بعد أن ظن الجميع أنها توفيت في شهر جويلية من سنة 2018 في حادث سقوط داخل حمام منزلها، غير أن
خيطا جديدا كشف أن الراحلة راحت ضحية جريمة قتل بشعة ظلت معالمها مجهولة إلى أن ظهرت الحقيقة
وكشف القاضي فريد بن جحا ،الناطق الرسمي باسم محاكم المنستير والمهدية ،المزيد من التفاصيل حول الملف الغامض، وقال إنه "تمّ في بادئ الأمر توجيه الشكوك من قبل عائلة الهالكة للمظنون فيه، لكنّ تمّ بعد ذلك حفظ التهمة بسبب عدم وجود جريمة حسب تقرير الطب الشرعي الذي لم يجزم بالصبغة الإجرامية للوفاة نظرا لحالة التعفّن التي كانت عليها الجثة".
وتحدث بن جحا عن تفاصيل القضية، موضحا إنّ "زوجة المظنون فيه تكلمت بعد 7 سنوات كاملة، وقدمت شهادة مدوية، أكدت خلالها أن زوجها تسلّل إلى مسكن الهالكة، زوجة عمه من مواليد 1959، وقام بسرقة مصوغها وقتلها، علمًا وأنها كانت تعاني من ضيق التنفس، ثمّ اتّصل بزوجته وأعلمها بالحادثة لكنها رفضت تسلّم المصوغ وهددته بالإبلاغ عنه .. وأضافت الزوجة في إفادتها أنّ "زوجها اضطرّ بعد ذلك إلى العودة إلى منزل الهالكة، وإعادة المصوغ، إلى جانب نقل الجثة إلى بيت الاستحمام للإيهام بوقوعها، محاولًا طمس معالم الجريمة ومحو بصماته".
وأكّد بن جحا أن "قاضي التحقيق سأل الزوجة أثناء سماعها عن سبب تسترها عن الجريمة طيلة هذه الفترة، فأكّدت من جهتها أنّ زوجها هددها بالقتل في صورة تبليغها عن الجريمة فصمتت خوفا منه"، لافتًا إلى أنّها "قرّرت حسب روايتها، الخروج عن صمتها بسبب المعاملة السيّئة والتعنيف الذي يُمارسه زوجها عليها".
وأشار بن جحا إلى أنّ "دائرة الاتهام بمحكمة الاستئناف بالمنستير قرّرت، بعد سماع أقوال الزوجة استئناف التحقيق في القضية، وذلك استنادا إلى الفصل 121 من مجلة الاجراءات الجزائية الذي ينص على استئناف التحقيق في أي قضية بظهور أدلة جديدة".
وأفاد الناطق بإسم محاكم المنستير والمهدية، بأنّه "تم الاحتفاظ بالمرأة ثمّ إطلاق سراحها، كما تمّ إصدار بطاقة إيداع بالسجن وتوجيه تهمة القتل العمد مع سابقية القصد في حق المظنون فيه"، مشيرًا إلى أنّه "تمّ إرجاع الملف إلى قاضي التحقيق لاستكمال جملة من الأبحاث والبحث في إمكانية إعادة تشريح الجثة وفحص الأدلة، من أجل التحقّق من صحّة الروايات المثارة حول الجريمة"..

بعد الهزات الأرضية المتواترة

هل ان بلادنا في منأى عن خطر الزلازل؟

صابر الحرشاني

تعد تونس من الدول التي تقع في منطقة ذات نشاط زلزالي منخفض إلى معتدل، إلا أن الرجات الأرضية الأخيرة التي تم تسجيلها في عدة مناطق أعادت الجدل حول مدى تأثر البلاد بهذا الخطر الجيولوجي.

وسجلت بلادنا مؤخرا 6 رجات أرضية في أقل من أسبوع، حيثسجل اقليم الوسط و خاصة ولايات سيدي بوزيد رجات أرضية متواترة في 4 أيام.

6 رجات في 4 ايام

وحدثت الرجة الأرضية الأولى، يوم الاثنين 3 فيفري الجاري،على الساعة العاشرة صباحا و 45 دقيقة، بقوة 4.9 درجات على سلم ريشتر، شرق معتمدية المكناسي من ولاية سيدي بوزيد، تلتها رجة ارتدادية فيالساعة الخامسة و 11 دقيقة مساء من ذات اليوم، في المنطقة نفسها،بقوة 2.6 درجات على سلم ريشتر.

وحدثت الرجة الارضية الثالثة، يوم الثلاثاء 4 فيفري الجاري على الساعة التاسعة و 4 دقائق ليلا، شرق معتمدية المكناسي من ولاية سيدي بوزيد، بقوة 2.5 درجات على سلم ريشتر.

وشهد الخميس 6 فيفري الجاري 3 رجات ارضية كان اولها على الساعة الحادية عشر و 45 دقيقة صباحا، غرب ولاية قفصة قرب منطقة "المزيرعة"، بقوة 2.6 درجات على سلم ريشتر، وثانيها عند الساعة الواحدة و 8 دقائق ظهرا، غرب معتمدية المزونة من ولاية سيدي بوزيد، بقوة 2،9 درجات على سلم ريشتر، و ثالثها في تمام الساعة الرابعة و 57 دقيقة مساء،جنوب معتمدية المكناسي من ولاية سيدي بوزيد، بقوة 2.5 على سلم رشتر .

النشاط الزلزالي في تونس

ومع تصاعد المخاوف حول إمكانية وقوع زلازل أكثر شدة في المستقبل، يبرز التساؤل حول جاهزية البلاد لمواجهة هذه الظاهرة الطبيعية، ومدى تأثيرها على البنية التحتية والسلامة العامة.

و تقع تونس في منطقة انتقالية بين الصفيحة الإفريقية والصفيحة الأوراسية، مما يجعلها عرضة لبعض النشاط الزلزالي، وإن كان بدرجات متفاوتة.

و وفقًا للمعهد الوطني للرصد الجوي، فإن معظم الرجات الارضية المسجلة في تونس ذات قوة منخفضة إلى متوسطة، تتركز في مناطق الشمال والوسط الغربي مثل ولايات باجة والكاف وقفصة، وهي مناطق تقع على امتداد ما يسمى بالفوالق الجيولوجية النشطة.

ويقصد بالفوالق التشققات أو الكسور في القشرة الأرضية التي تحدث بسبب القوى التكتونية، مما يؤدي إلى تحرك الصخور على جانبي الفالق، حيث يمكن أن تؤدي هذه التحركات إلى الزلازل عندما يتم تحرير الضغط المتراكم على طول الفالق.

و يؤكد المختصون ان الأسباب الجيولوجية للهزات الأرضية في تونس تعود إلى عدة عوامل جيولوجية مترابطة، حيث تتحرك الصفيحة الإفريقية باتجاه الشمال مما يؤدي إلى تصادمها مع الصفيحة الأوراسية، مولّدة ضغوطًا زلزالية قد تؤدي إلى هزات أرضية متفاوتة القوة.

كما أن الفوالق الجيولوجية النشطة، مثل فالق مجاز الباب وفالق قفصة، تلعب دورًا أساسيًا في تحديد مواقع النشاط الزلزالي، وعلى الرغم من انعدام البراكين النشطة حاليًا، فإن النشاط البركاني القديم في بعض المناطق قد يكون مرتبطًا باضطرابات زلزالية حالية.

بين الماضي والحاضر

لم تشهد تونس عبر تاريخها الحديث زلازل مدمرة، إلا أن بعض الهزات الأرضية أثارت قلق السكان وخلفت أضرارًا مادية متفاوتة.

و يختلف المؤرخون بشأن دقة المعلومات التي تحدثت بشأن وقوع زلزال في مدينة تونس سنة 856 ميلادي و الذي تعتبره بعض المؤلفات التاريخية القديمة أنه من أقوى الزلازل في تاريخ البلاد، حيث تسبب في دمار كبير وسقوط عدد كبير من الضحايا و تُقدَّر قوته بحوالي 7 درجات على مقياس ريشتر، غير أن تلك المعلومات تفتقد للدقة سيما أن تقييس النشاط الزلزالي بدأ سنة 1935.

وفي سنة 1970وقعت في منطقة سيدي ثابت بولاية أريانة، رجة ارضية بلغت قوتها 5.9 درجات، وتعد هذه الرجة من أخطر الهزات الأرضية التي شهدتها تونس في القرن العشرين.

وفي سنة 2013 ضربت رجة ارضية منطقة المنستير بقوة 4.5 درجات، مما أدى إلى تصدعات في بعض المباني وظهور شقوق في الأرض.

وفي ماي 2018، سُجلت هزة أرضية بقوة 5.1 درجات في منطقتي قابس ومنزل الحبيب، شعر بها السكان دون تسجيل إصابات أو أضرار بشرية.

و تظهر هذه الأحداث أن تونس قد شهدت انشطة زلزالية متفاوتة القوة عبر تاريخها، مما يستدعي اتخاذ تدابير وقائية لضمان سلامة المواطنين والممتلكات.

و على الرغم من أن تونس لا تواجه تهديدًا زلزاليًا عاليًا كما هو الحال في دول مثل تركيا أو اليابان، إلا أن بعض المناطق تظل معرضة لمخاطر زلزالية قد تؤثر على البنية التحتية والمباني، خاصة في ظل ضعف الالتزام بمعايير البناء المضاد للزلازل، وتظهر الحاجة إلى مراجعة السياسات العمرانية لضمان السلامة العامة.

ورغم أن تونس ليست من الدول التي تعاني من نشاط زلزالي مرتفع، إلا أن المخاطر المحتملة تفرض ضرورة التحضير والاستعداد و تحسين البنية التحتية، وتعزيز أنظمة الرصد، كما توعية السكان تعدّ من بين الحلول الأساسية للتخفيف من آثار أي زلزال مستقبلي قد يضرب البلاد.

تحت مجهر "24/24" :

هجرة المهندسين

جرح نازف للاقتصاد التونسي

إعداد : مفيدة مرابطي

تعد هجرة الأدمغة من أهم القضايا التي تواجه العديد من الدول النامية، بما فيها تونس، حيث يعاني الاقتصاد التونسي من خسارة كبيرة نتيجة هجرة المهندسين والكفاءات المتخصصة. على الرغم من الجهود المتواصلة من الحكومة التونسية والقطاع الهندسي نفسه لتحسين الوضع، فإن الأرقام والإحصائيات تؤكد أن هذه الظاهرة لا تزال تتفاقم، مما يشكل جرحًا نازفًا للاقتصاد الوطني. ففي عام 2022 وحده، غادر تونس نحو 6500 مهندس، وهو رقم ينعكس سلبًا على مختلف القطاعات الحيوية التي تعتمد على هذه الكفاءات.

في هذا المقال، تستعرض جريدة "24/24" الأسباب التي تؤدي إلى هذه الهجرة، والتكاليف الاقتصادية الناجمة عنها، بالإضافة إلى الجهود الحكومية والمجتمعية في محاولة الحد من هذا النزيف المستمر.

أسباب متعددة

تعود هجرة المهندسين التونسيين إلى عدة عوامل اقتصادية ومهنية. وفقًا لما ذكره عميد المهندسين التونسيين كمال سحنون، حيث يعيش المهندسون خاصة منهم العاملون في القطاع العمومي في تونس في ظروف صعبة، حيث يعانون من ضعف الأجور وضغوط العمل التي لا تتناسب مع مستوى الكفاءة المطلوبة. من جهة أخرى، يعاني المهندسون العاملون في القطاع الخاص من تفاوت كبير في الأجور، حيث يتقاضى بعضهم رواتب ضعيفة جدًا، وهو ما يدفعهم للبحث عن فرص أفضل في الخارج.

يؤكد سحنون أن هذا الوضع دفع أكثر من 6500 مهندس إلى مغادرة البلاد في عام 2022 فقط، وهو ما يعكس التدهور الحاد في الوضع المهني لهذه الفئة. هذه الهجرة لا تقتصر على العام 2022، بل استمرت في السنوات التالية، حيث لم تشهد هذه الأرقام أي تراجع في عامي 2023 و2024، مما يعكس استمرار الأزمة.

تكاليف اقتصادية باهضة

الهجرة الجماعية للمهندسين تحمل آثارًا سلبية بعيدة المدى على الاقتصاد التونسي. فقد أشار سحنون إلى أن تكوين مهندس واحد في تونس يكلف حوالي 100 ألف دينار سنويًا. وإذا أخذنا في الاعتبار أن نحو 6500 مهندس غادروا تونس في عام 2022، فإن الخسائر المالية تتجاوز 650 مليون دينار سنويًا. هذه الأموال، التي كانت موجهة لتنمية وتطوير الاقتصاد المحلي، تُهدر لصالح اقتصاديات الدول الأخرى التي تستقطب هذه الكفاءات دون ان تبذل مليما واحدا لتكوينهم من منطلق تعليمهم الى منتهاه.

يُعتبر هذا الرقم "كارثيًا" بالنسبة للاقتصاد التونسي، حيث تساهم هذه الخسارة في فقدان مهارات ابتكارية تساهم في إحداث التطور والتقدم في العديد من القطاعات. إذ أن المهندس لا يقتصر دوره على القيام بالأعمال الهندسية فحسب، بل هو عامل أساسي في خلق الثروة من خلال الابتكار والإبداع. فقدان هذه الكفاءات يعد بمثابة "جرح نازف" لاقتصاد تونس، خصوصًا في ظل الظروف الصعبة التي يواجهها القطاع الصناعي والطاقة والرقمنة في البلاد.

الكتاب الأبيض: خطة استراتيجية لتحسين التكوين الهندسي من أجل الحد من هجرة المهندسين وتحسين وضعهم المهني

تم إعداد "الكتاب الأبيض" الخاص بتكوين المهندسين، الذي يمثل خطوة استراتيجية هامة تهدف إلى إصلاح قطاع التكوين الهندسي في تونس. يأتي هذا الكتاب بعد عمل طويل من قبل اللجنة الوطنية للتفكير الاستراتيجي حول التكوين الهندسي في البلاد. حيث تم تحديد استراتيجية تهدف إلى تحسين التكوين الهندسي في مدارس الهندسة الخاصة والعامة، مع التركيز على ضمان الجودة والابتكار.

الكتاب الأبيض استلهم من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال مثل ألمانيا وفرنسا وكندا وكوريا الجنوبية وفنلندا. يهدف الكتاب إلى تحديد 7 توجهات استراتيجية لتحسين التكوين الهندسي، بما في ذلك التعاون الأكاديمي الصناعي، والتركيز على التخصصات المستقبلية مثل الطاقات المتجددة والتحول الرقمي. ويتوقع أن تسهم هذه الاستراتيجية في تحسين نوعية التعليم الهندسي في تونس، وبالتالي تقليل الهجرة على المدى الطويل.

تحسين الحوافز المالية والمهنية

إلى جانب الإصلاحات في التكوين الهندسي، تؤكد الدراسات أن تحسين الوضع المالي والمكاني للمهندسين يمثل خطوة أساسية للحد من هجرتهم. وفقًا لدراسة صادرة عن المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، تضاعف عدد المهندسين المهاجرين بشكل لافت في السنوات الأخيرة. ففي عام 2002، هاجر نحو 970 مهندسًا، وفي 2010 ارتفع العدد إلى 1936 مهندسًا، ثم تضاعف بشكل كبير ليصل إلى 3400 مهندس في عام 2014، ليصل إلى 6500 مهندس في 2022.

تعتبر هذه الأرقام بمثابة مؤشر على التدهور المستمر في الوضع المهني للمهندسين التونسيين. وللتصدي لهذه الظاهرة، يجب تحسين الحوافز المالية بشكل عاجل من خلال رفع الأجور وتقديم منح وحوافز ضريبية تشجع المهندسين على البقاء في البلاد. كما يجب توفير بيئة عمل مستقرة، تتسم بالعدالة والفرص المهنية للتطوير المستمر.

التعاون بين التعليم والصناعة: حاجة ماسة للربط بين التكوين وحاجيات السوق

من أجل تلبية احتياجات السوق المحلي والعالمي، يجب أن يواكب التكوين الهندسي التطورات التكنولوجية الحديثة. ومن هذا المنطلق، يشدد سحنون على ضرورة التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية لتطوير برامج تعليمية مرنة ومتطورة، تواكب المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية. مثل هذا التعاون يعد أمرًا حيويًا لتحقيق تكامل بين النظام التعليمي ومتطلبات السوق. فالمهندسون الذين يتخرجون من الجامعات التونسية يجب أن يكونوا قادرين على مواجهة التحديات الصناعية والتكنولوجية المستقبلية. وهذا يتطلب التحديث المستمر للمناهج الدراسية بحيث تركز على التخصصات التي تشهد نموًا في السوق مثل الطاقات المتجددة، التحول الرقمي، والعلوم الحياتية. هذا التعاون سيمكن المهندسين من اكتساب مهارات عملية وتخصصية تساعدهم في الاندماج السريع في سوق العمل، وتقلل من مغادرتهم للبلاد.

الإصلاحات القانونية والتنظيمية: حماية حقوق المهندسين

من جهة أخرى، يجب تحسين الوضع القانوني والتنظيمي لمهنة الهندسة في تونس، من خلال تطوير قوانين تضمن حماية حقوق المهندسين من "منتحلي الصفة"، وهم أولئك الذين يتسلمون لقب مهندس دون أن يكون لديهم المؤهلات اللازمة. هذا الواقع يساهم في تدهور الصورة المهنية للمهندسين ويؤثر سلبًا على البيئة التي يعملون فيها.إن الإصلاحات القانونية التي تشمل تنظيم تخصصات الهندسة بشكل أكثر دقة، وتوفير بيئة تشجع على الابتكار والتميز المهني، تعد ضرورة للحفاظ على هذه الكفاءات في البلاد. كما ينبغي تكثيف الجهود لتطوير المناخ الاستثماري في تونس، حيث يواجه العديد من المهندسين صعوبة في إقامة مشاريعهم الخاصة نتيجة البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.

ضرورة التحرك العاجل

في الختام، تبقى هجرة المهندسين التونسيين جرحًا نازفًا للاقتصاد الوطني، رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة لتحسين الوضع. يتطلب الأمر استراتيجيات شاملة تركز على تحسين الظروف المالية والمهنية للمهندسين، بالإضافة إلى توفير بيئة تعليمية حديثة ومتطورة تتماشى مع احتياجات السوق. إن النجاح في الحد من هذه الهجرة، بل وتحويلها لصالح التنمية الوطنية، يتطلب تضافر الجهود من كافة الجهات المعنية لتحقيق تغيير حقيقي يعيد الاعتبار للكفاءات الهندسية التونسية ويساهم في بناء مستقبل اقتصادي مستدام.

رغم انها تدفع الى ضرورة التنسيق بين المجلس و الحكومة

مبادرات برلمانية في الرفوف

صابر الحرشاني

تُعدّ المبـــادرات التشريعية من أهم أدوات البرلـــان في ممارســـة دوره الرقابي والتشريعي، ولكن رغم مرور فترة كبيرة على انطلاق العمل البرلماني في تونس، يبقى العديد من المقترحات القانونية حبيس الرفوف، دون أن يتم التصويت عليها أو حتى مناقشتها في الجلسات العامة.

فبينما قـــدم النـــواب اكثر من 50 مبادرة ، تمت المصادقة على مقترحين فقط، وهو ما يثير التســـاؤلات حول الأســـباب التي تجعل هـــذه المبادرات تتعثر رغم أهميتها الكبيرة في معالجة القضايا الاجتماعيـــة والاقتصادية في البلاد.

تعطيل مستمر

عند النظر إلى هـــذه الظاهرة، نجد أنهـــا ليســـت جديدة على الســـاحة البرلمانية التونســـية، بـــل هي امتداد لممارسات ســـابقة شهدها البرلمان في مراحل متعددة، فقد اعتاد البرلمان على تهميش المقترحات القانونية المقدمة من النواب، لا ســـيما في ظل الهيمنة الواضحـــة للاحزاب السياســـية على المشـــهد البرلماني و الحكومي سابقا حيث عادة ما تعطى الأولوية لمشاريع القوانين التي تقدمهـــا الحكومة، في حين تُهمل مقترحات النواب، وهو ما يســـاهم في تراكم المبادرات التشريعية على الرفوف.

وقد صرح العديد مـــن النواب بأن التوجه العـــام داخـــل مجلس نواب الشعب يتسم بتأجيل أو تعطيل العديد من المبادرات التشريعية، على الرغم من أنها تتعلق بملفـــات ذات أولوية، مثل تحفيز الاستثمار، وإصلاح المنظومة الاقتصاديـــة، والقضايـــا المتعلقـــة بالحريات والحقوق. وقد سبق وأن أكد عدد من اعضاء مجلس نواب الشعب أن تأجيل المبـــادرات التشريعية يعود إلى أولوية النظر في مشـــاريع القوانين الحكوميـــة التـــي تتعلـــق بالملفات العاجلة.

تداخل

و تتعدد الأسباب التي أدت إلى تأجيل أو تعطل مناقشة العديد من المبادرات البرلمانية، و من أبرز هذه الأسباب هو انشـــغال اللجان البرلمانية بمشاريع القوانـــين الواردة مـــن الحكومة، ما يجعل الوقت المتاح لمناقشة مقترحات النواب محدودًا للغاية، وسبق لبعض النـــواب أن اتهمـــوا مكتـــب المجلس بالوقوف وراء تعطيل بعض المبادرات، وخصوصًا تلك التـــي قد تثير خلافات سياســـية أو تتعارض مـــع توجهات الوظيفة التنفيذية على غرار المرسوم عـــدد 54 المتعلق بمكافحـــة الجرائم الإلكترونية.

و إضافة إلى ذلك، يُطرح تساؤل حول ما إذا كانت بعض المبادرات التشريعية قد وُجهـــت لتجاوز أو تقويض برامج الحكومـــة، وهو ما دفـــع البعض إلى اعتبار أن هذه المبادرات كان من الأجدر أن تُناقش ضمـــن أولويات الحكومة وبرامجهـــا الاقتصادية، التي يجب أن تكون أكثر تنســـيقًا بـــين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية.

و من ناحية أخرى، يرى البعض أن القفز على أجنـــدة الحكومة من خلال تقديم مقترحات قوانين لم تُنضَج بعد بشـــكل كافٍ، قد ســـاهم في تأجيلها، ففي كثير مـــن الأحيان، تفتقر بعض المبادرات إلى الدراســـات العميقة التي تتناول الجوانـــب القانونية، والمالية، والتقنية للمقترح، مما يعوق الوصول إلى توافق بشأنها. إضافة إلى ذلك، يرى مراقبـــون أن ضعف الدعـــم البرلماني للمبادرات التشريعية يســـاهم أيضًا في عـــدم نضـــج تلك المقترحـــات، ما يعكس الحاجة إلى تفعيل دور الخبراء والمستشـــارين التشريعيين لمساعدة النواب في صياغة مشاريع قوانين أكثر دقة وشمولًا.

ويبدو البرلمـــان الحالي، الذي يعكس بناؤه عـــدم وجود أحزاب سياســـية قويـــة، في مواجهـــة الكثـــير مـــن الصعوبـــات و التحديات الكبيرة التي لها تأثير عـــلى التشريع، و على غياب التنســـيق الناجع بين مختلف الكتل البرلمانية، وبالرغم مـــن الجهود التي بذلها نواب البرلمان الســـابق للحفاظ على اســـتقلالية عملهم التشريعي، إلا أن التوازنات السياسية داخل البرلمان قد تؤثر على مسار العديد من المبادرات. فمن جهة، يُحاول بعـــض النواب أن يفرضوا سياســـات تشريعية تتناسب مع تطلعاتهم السياسية، بينما يحاول نواب اخـــرون ان تكـــون التوجهات واحدة و بوصلتها الحكومة مما يؤدي إلى تجاذبات خفية بـــين النواب و من ثمة تعثر العديد من المقترحات.

الحاجة إلى ثورة تشريعية حقيقية

على الرغم مـــن كثرة المبادرات التي قدمها النـــواب، إلا أن رياح التغيير في البرلمان تبقى بطيئة، ورغم الشعارات التـــي رفعهـــا النـــواب في حملاتهم الانتخابيـــة بخصوص إجـــراء "ثورة تشريعية" من شأنها تجاوز القوانين القديمة وفتـــح المجـــال لتشريعات جديـــدة أكثـــر توافقًا مـــع مطالب الشـــعب، فإن الحقيقـــة على الأرض تُظهر واقعًا مغايرًا، حيث تظل العديد من المبادرات التـــي كان من المفترض أن تكون على رأس الأولويات حبيســـة الرفوف البرلمانية.

وفي هذا الســـياق، يُفترض أن تكون هناك استراتيجية شاملة من الحكومة والبرلمان للعمل معًا على سن القوانين التي تخدم مصلحة البلاد، حيث ينبغي أن تكون هناك آلية واضحة للتنســـيق بين الوظيفتين، تضمـــن أن المبادرات البرلمانية لا تُعطل أو تُهمش، بل تُدرس وتُناقش بشكل جاد .

إن تعطل المبـــادرات التشريعية في البرلمان يعكس أزمة عميقة في التوازن بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، ويُظهـــر الحاجة إلى إعـــادة النظر في آليـــات العمل البرلمانـــي وتفعيل دور النواب في ســـنّ القوانـــين التي تلبّي احتياجات المواطنين وتواجه التحديات الاقتصادية ، كما يتطلب الأمر تضافر الجهود بين كافة الأطراف لتجاوز هذا المأزق.

ظاهرة العنف ضد المرأة

القوانين الرادعة موجودة والآفة متواصلة .. ما الحل؟

ندى الغانمي

أثار مقطع فيديو تم تداوله على منصات التواصل الاجتماعي، يوثق قيام رجل بتعنيف امرأة لفظيًا وماديًا، استياء واسعا ما دفع السلطات المعنية للتحرك والتحري حول الحادثة وإيقاف المعتدي.

ويظهر في مقطع الفيديو رجل يضرب امرأة على مستوى الوجه ويتعمد في نفس الوقت شتمها وتهديدها، فيديو إعتبره البعض صادما حيث استنكر متابعون ما صدر عن المعتدي من عنف في حق المرأة.

من جهتها، أعلنت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، وفق بلاغ أصدرته الثلاثاء 4 فيفري 2025، أنّ المصالح الأمنية المختصّة، "تمكنت من إيقاف المتهم في جريمة الاعتداء اللفظي والجسدي على امرأة"، وذلك إثر تداول فيديو صادم يوثق تعنيف رجل لامرأة عبر شبكات التواصل الاجتماعي". وأضافت الوزارة أنّ أعوان الأمن قاموا بذلك "بحرفيّة وفي ظرف وجيز، وبتنسيق مباشر مع السلطات القضائية مرجع النظر"، مشيرة إلى أنها تعهدت نفسيًا بالضحيّة بشكل فوريّ مباشرة إثر إشعارها مساء الأحد المنقضي بإعادة نشر الفيديو المذكور الذي تعود وقائعه إلى سنة 2018.

وذكّرت الوزارة في هذا السياق، بضرورة الامتناع عن إعادة نشر هذا الفيديو باعتبار أن ذلك يشكّل عنفًا سيبيرنيًا مسلّطًا على الضحيّة، وفق بلاغها. وجدّدت التأكيد أيضًا، على "أهمية مواصلة تعزيز التعاون والعمل الشبكي المشترك للوقاية من كافة أشكال العنف وحماية الضحايا، مؤسساتيًا وداخل الأسرة وفي المجتمع، طبقًا لأحكام القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلّق بالقضاء على العنف ضد المرأة".

حراك قانوني ضد العنف على المراة

وعرفت تونس في السنوات الأخيرة حراكا حقوقيا وتشريعيا لمناقشة ملف العنف ضد المرأة الذي ورغم المجهودات الرسمية وغير الرسمية من منظمات نسوية وحقوقية ومع رترسانة التشريعات الحامية للمرأة في تونس،إلا أن أرقام العنف المسلط على النساء في ارتفاع متواصل.

كما سجلت البلاد في السنوات الأخيرة، تفاقمًا مقلقًا في ظاهرة العنف ضد المرأة، حيث تشير الإحصائيات الصادرة عن الجهات الرسمية المهتمة بالموضوع، من وزارة المرأة والمعهد الوطني للإحصاء بتونس، إلى تزايد كبير في حالات العنف ضد النساء، سواء كان عنفا جسديا، نفسيا،إقتصاديا أو جنسيا.

إحصائيات مقلقة

كشف المعهد الوطني للإحصاء، في المسح الوطني حول العنف ضد المرأة الذي نشره المعهد، في مارس من العام الماضي، أن العنف المسلط على المرأة مستفحل في المجتمع التونسي، إذ كشف المسح أن 85 في المئة من النساء المستجوبات قد تعرضن إلى العنف خلال حياتهن.

وبينت الأرقام الواردة أن ظاهرة العنف المسلط على المرأة متفشية في المجتمع التونسي، فقرابة 85 بالمائة من النساء المستجوبات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و74 سنة في كامل البلاد تعرضن إلى العنف بمختلف أشكاله على الأقل مرة منذ سن الخامسة عشرة، في حين كشف 57 بالمائة من النساء أي أكثر من نصف المستجوبات عن تعرضهن إلى العنف خلال السنة التي سبقت إنجاز هذا المسح.

كما أظهرت الأرقام، تعرض 43 بالمائة من النساء المستجوبات سواء كن متزوجات أو أرامل أو مطلقات إلى العنف الزوجي من قبل أزواجهن الحاليين أو السابقين، وذلك خلال السنة التي سبقت إنجاز المسح.

3000 إشعار حول العنف ضد المرأة سنة 2023

كشفت وزارة المرأة، السنة الماضية، تسجيلها لقرابة 3 آلاف إشعار حول العنف ضد المرأة، سنة 2023، أي بمعدل 250 إشعار شهريا. كما سجلت الجهات الرسمية سنة 2023، وفاة 27 امرأة وفتاة على أيدي أزواجهن وأقربائهن، و5 حالات قتل للنساء منذ بداية سنة 2024.

تتعدد الأسباب في طريق الجريمة

وتشير دراسات خصصت للبحث في مجال العنف الأسري، ان تفاقم ظاهرة العنف ضد المرأة، يعود إلى عدة عوامل، منها الثقافة السائدة التي تبرز الرجولة بالعنف والتقليل من قيمة المرأة، إضافة إلى غياب التوعية الكافية بأهمية احترام حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

وتوضح نفس الدراسات، أن الفقر والعوامل الاقتصادية الضاغطة تلعب دورا كبيرا في تصاعد ظاهرة وحالات العنف المسلط على المرأة، حيث يسعى الرجال في بعض الأحيان إلى تحويل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية إلى عنف أسري، تتضرر منه المرأة بشكل مباشر.

كما يرى مختصون في القانون، أن بطء مسار التقاضي يشجع على ممارسة العنف في المجتمع ويعطي انطباعا بالتساهل والتبرير لجرائم قتل النساء، كما أن المجلة الجزائية في تونس لا تصنف جرائم قتل النساء كجرائم ذات خصوصية ولا تفردها بظروف تشديد.

كما بينت الدراسات أن كل جرائم قتل النساء حصلت بعد تعرضهن للعنف أكثر من مرة دون أن تتمكن الدولة من توفير الحماية لهن، رغم الجهود المبذولة من الأطراف الرسمية والجمعيات في الموضوع، بسبب عدم تفعيل القانون 58 بكل فصوله خاصة منها المتعلقة بإجراءات الوقاية والحماية والإحاطة النفسية والقانونية والمادية بالنساء المعنفات، بسبب ضعف الميزانية المخصصة له.

قانون غير مفعل

وأصدرت تونس سنة 2017 قانونا يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وبحسب المواد التي تضمنها القانون فإن التشريع الخاص به يهدف إلى القضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة القائم على أساس التمييز بين الجنسين، من أجل تحقيق المساواة واحترام الكرامة الإنسانية، وذلك باتباع مقاربة شاملة تقوم على التصدي لمختلف أشكاله بالوقاية وتتبع مرتكبيه ومعاقبتهم وحماية الضحايا والتعهد بهم.

وصفه حقوقيون بأنه قانون مميز على المستوى النظري وتضمن كل ما يمكن أن يحمي المرأة ضد كل أشكال العنف المادي والنفسي والاقتصادي، غير أنه على مستوى التطبيق،تبرز صعوبات كبيرة لإنفاذه.

لكن، وبالنظر إلى التطورات المقلقة والإرتفاع السريع لنسق الأرقام المسجلة في علاقة بالعنف المسلط على النساء في تونس، يتبين أن الجهود في هذا المجال غير كافية، والقانون المفعل غير رادع، حيث يشدد مراقبون على ضرورة تكثيف الجهود لتطبيق القانون تطبيقا كاملا وشاملا، للحماية والردع ولتشديد العقوبات على مرتكبي العنف، بالإضافة إلى ضرورة تقديم الدعم والحماية للضحايا وتمكينهن من الخروج من دوامة العنف.

أراضي " السيالين " و أحباس عزيزة عثمان بصفاقس :

أراض خارج الدورة الاقتصادية لعدم تسوية المشاكل العقارية حرمت الأهالي من مشاريع تنموية

محمد هارون

يمثل ملف أراضي الأحباس بجهة صفاقس عائقا أمام رجال الأعمال لبعث المشاريع الاقتصادية، و مازال حجرة عثرة أمام المواطنين يعرقل الحصول على شهادة ملكية لقضاء شؤونهم الخاصة. ويناشد الأهالي أصحاب القرار السياسي بضرورة صياغة قوانين لتغيير هذا النوع من الملكيات الذي مازال كابوسا للجميع بعاصمة الجنوب.

وفي هذا السياق، شرع أعضاء المجلس المحلية والجهوية بولاية صفاقس منذ شهر جانفي 2025، في حلحلة هذا الملف و تناوله من مختلف جوانبه مع السلط الجهوية و المركزية خاصة و أن البلاد قد أصبحت تشهدا سرعة في صياغة القوانين خلال السنوات الأخيرة و ذلك في إطار الاستجابة لنداء الأهالي و رغباتهم في ما يخص حاجياتهم بتذليل الإجراءات الإدارية.

إذ يعاني المواطن بجهة بأرياف ولاية صفاقس من الحصول على ملكية أراضيه التي ورثها عن أجداده، ويجد صعوبة في الحصول على رسم عقاري لمسكنه و يواجه إشكاليات إدارية و قانونية لربط مقر سكناه بشبكة الماء الصالح للشراب و التنوير الكهربائي جرّاء غياب حجة ملكية للعقارات باعتباره أنّها حبس " عزيزة عثمانة " أو تابعة " لأرض السيالين " .

كما يواجه المستثمرون بمعتمديات صفاقس عراقيل قانونية وتشريعية و إدارية لانعدام شهادة ملكية في أغلب الأراضي بأرياف الولاية. الملف مازال يثير جدلا كبير في الأواسط الإجتماعية و يحظى من حين لآخر باهتمام مصالح أملاك الدولة و السلطة السياسية والتشريعية منذ الاستقلال.

ويحتاج الموضوع إلى حلول جذرية لتذليل الصعوبات أمام المواطنين لقضاء حوائجهم و القطع مع سياسة التعتيم و غلق الأبواب أمام المصلحة العامة.

أراضي " السيالين "

تعود تسمية أراضي "السيالين" إلى الدولة الحسينية نسبة إلى "محمد السيالة" الذي كان قائدا عسكريا لمحلة البايات الحسينيين، والتي كانت تتنقل في كافة المناطق لجمع الجباية خلال القرن التاسع عشر . وعمدت الدولة آنذاك إلى الاستيلاء على أراضي المواطنين كلما عجزوا عن دفع الضرائب لها، نظرا لحالتهم الاجتماعية المعدمة.

لقد كان البايات الحسينيين يرسلوا عساكرهم لجمع الضرائب في موسم جني الزيتون و جني التمور أو فترة الحصاد. وبعد الاستقلال عوضا أن تراعي الدولة ظروف الأهالي وضعت يدها على كل هذه الأراضي واعتبرتها ملكا لها اعتمادا على الأمر المنظم

لأراضي "السيالين" المؤرخ في 23 مارس 1871 ، وأمر 18 جانفي 1935. هذان الأمران رغم أنهما خلقا بأياد استعمارية وكرسا الاستبداد والظلم واغتصاب أملاك الناس عنوة وبالقوة، إلا أنهما بقيا على قيد الحياة إلى الآن كالحجر القديم في جدار المنظومة القانونية مما زاد في تعكير الوضعية العقارية بالبلاد التي تعاني أصلا من الفوضى وتشوبها عديد النقائص. و تبلغ مساحة أراضي " السيالين " بولاية صفاقس حوالي 200 ألف هكتار.

أحباس عزيزة عثمانة

عزيزة عثمانة هي أميرة تونسية من أصل تركي عثماني، ولد في النصف الأول من القرن 17 وتوفيت سنة 1669 . عاشت بمدينة تونس و هي بنت أبي العباس أحمد بن محمد بن عثمان داي الذي حكم البلاد التونسية من سنة 1593 إلى سنة 1610، و من هنا جاءت شهرتها بعثمانة. تزوجت من حمودة باشا المرادي و هو ثاني البايات المراديين الذي حكم البلاد التونسية بداية من سنة 1631 . عرفت عزيزة عثمانة بعطفها على الفقراء والمساكين والمرضى والعجّز.

و كانت تملك عقارات شاسعة تقع بولايتي المهدية و صفاقس و تبلغ مسحتها حوالي 300 ألف هكتار.أوصت عزيزة عثمانة بوقف ثلث تلك الأملاك ومساحتها تناهز التسعين ألف هكتار على عدد من المشاريع الخيرية الدينية والإنسانية، من بينها عتق العبيد وإعالة العجّز وختن أبناء الفقراء وتجهيز الفتيات الفقيرات للزواج وقراءة القرآن.

أراضي خارج الدائرة الاقتصادية بسبب التعقيدات الإدارية

تبلغ مساحة أراضي السيالين و أحباس عزيزة عثمانة بولاية صفاقس حوالي 250 ألف هكتار، أثار موضوع تسوية الوضعية العقارية لهذه الأراضي جدلا في العديد من المنابر السياسية وغيرها حول أصل ملكية هذه الأراضي الشاسعة. فالدولة تعتبر أن هذه الأراضي دولية أي على ملك الدولة، أما المواطنون فيعتبرونها ملكا لهم على اعتبار أنهم تصرفوا فيها بالوراثة عن الأجداد. الوضعية العقارية لهذه الأراضي الشاسعة، أخرجتها من الدورة الاقتصادية نتيجة لبيروقراطية مقيتة لا تزال تعاني منها الإدارة التونسية إلى اليوم. ممّا تسبّب في خسائر فادحة بالنسبة للدولة على اعتبار أنه لو تمّ فتح الباب أمام استغلال الأراضي المذكورة من قبل المستثمرين بتسهيل الإجراءات وتطبيق القانون دون أي تعقيد، لشهدت عديد المناطق بأرياف صفاقس نهضة اقتصادية وتنمية شاملة في وقت تعاني فيه هذه الجهات تهميش متواصلا على امتداد عقود من الزمن. ونظرا لما يمثله هذا الوضع من إعاقة للاستثمار واستحالة حصول المستثمرين على قروض بنكية لافتقارهم للرسوم العقارية وعدم استطاعة رجال الأعمال شراء الأرض مرتين من الدولة ومن المواطنين لبعث المشاريع فان الأهالي ينتظرون ويتطلعون أن تهتم الهياكل المعنية بهذه النوعية من الاراضي بهذا الملف لتسوية وضعية المتصرفين باعتبارهم المتصرفين الأصليين أو المالكين الأصليين وترفع عنهم هذه المظلمة التي سلطت عليهم منذ القرن التاسع عشر إذ أن المؤسسات المعنية في الوضع الحالي ليس باستطاعتها إخراج المتصرفين من الأراضي التي يستغلونها ولا منعهم من بناء المساكن وإقامة المشاريع الفلاحية لكنها والغريب في الأمر أنها لا تتدخل إلا عند بعث مشاريع ذات صبغة صناعية وهو ما يعتبر إعاقة للاستثمار والتنمية بما يعنيه من بعث آلاف من مواطن الشغل الجديدة في منطقة لطالما عانت من التهميش والبطالة والفقر .

الأهالي يحتجون

توجد أراضي " السيالين " و أحباس عزيزة عثمانة بالخصوص في معتمديات جبنيانة والعامرة والحنشة وعقارب و منزل شاكر وبئر علي بن خليفة والمحرس وكل المدن والقرى التي تم تشييدها فوق هذه الأراضي... الدولة لم تعترض على أي مواطن في ما يخص بناء المسكن بل بالعكس تسلم كل من يرغب في ذلك رخصة من البلدية أو من المجلس الجهوي اعتمادا على شهادة تصرف من العمدة، كما لم تعترض الدولة على الاستغلال الفلاحي، وأكثر من ذلك فالأهالي يتصرفون في تلك الأراضي بالبيع والشراء أبا عن جد. ويبقى لنزاعات الدولة محطتان تجد فيهما المجال للاعتراض، الأولى تتمثل في رفض مطالب التسجيل والثانية تتعلق بالاعتراض على تسليم رخص بناء الاستثمار إلا بعد تسوية الوضعية مع أملاك الدولة وذلك بشرائها مرة ثانية من هذه الأخيرة. غير أنّ مصالح الإدارة التونسية ترفض تمكين أصحاب تلك الأراضي من رسم عقاري مما حرمهم من بيعها بأثمانها التي تستحق، ويحرمهم من الحصول على قروض أورهن أراضيهم لأسباب مادية. كما يواجه المستثمرون عراقيل متشعبة كلما حاول بعضهم بعث مشاريع إقتصادية بهذه المعتمديات . إذ لا يمكن لأي مواطن أن يستثمر فوق هذه الأراضي بالطريقة القانونية أي بحصوله على رخصة بناء رغم أن العديد من المشاريع تم انجازها بدون هذه الرخصة ولا يمكن بالتالي لأي مستثمر أن يتحصل على قروض من البنوك لعدم ملكيته للرسم العقاري، وحتى في صورة اتجاهه نحو الدولة لتسوية وضعيته فلا يمكن له أن يتحمل شراء الأرض مرة ثانية، أي في مرة أولى من المواطنين المتصرفين حاليا فيها بالحوز ، ومرة ثانية من الدولة التي تعتبر نفسها المالكة لتلك الأراضي على اعتبار أن ثمن الأرض سيثقل كاهله . ويطالب الأهالي بالتسوية العقارية النهائية للأراضي الفلاحية المعروفة بأراضي " السيالين بصفاقس و الأراضي الراجعة للدولة من تصفية الأحباس العامة و أحباس الزوايا و أحباس عزيزة عثمانة .

الدورة الثامنة لمعرض نابل للصناعات التقليدية واللباس الوطني

88 عارضا من الحرفيين والحرفيات من 10 ولايات

سماح باشا

يحتضن فضاء معرض نابل الدولي من 14 الى 23 فيفيري فعاليات الدورة الثامنة لمعرض الصناعات التقليدية واللباس الوطني، التي افتتحت، اليوم السبت، بحضور وزير التجارة وتنمية الصادرات، سمير عبيد، والتي تنتظم بمشاركة 88 حرفيا وحرفية من 10 ولايات.

وشجع وزير التجارة خلال زيارته لاجنحة المعرض العارضين والعارضات على المثابرة في ابراز ثراء المخزون التقليدي التونسي وتثمين مهارة الحرفيين والحرفيات واعطائه قيمة مضافة بالابتكار والتجديد مع المحافظة على اصالة المنتجات التقليدية وابراز طابعها التونسي المتميز وبالعمل على تعزيز العلامة التونسية للمنتجات لدفع ترويجها محليا وخارجيا.

وقالت المديرة الجهوية للديوان الوطني للصناعات التقليدية، سناء منصور، في تصريح لمراسلة "24/24" بالجهة ان تنظيم هذا المعرض يتنزل في اطار دعم جهود ترويج منتجات الصناعية التقليدية ومزيد تنشيط الحركية الاقتصادية بجهة نابل والعمل على تنويع قنوات تسويق المنتجات التقليدية وترويجها.

واشارت منصور ان المعرض، الذي يفتح ابوابه يوميا من العاشرة صباحا الى السابعة مساء، يمثل فرصة هامة للزوار من نابل او من الولايات المجاورة او من السياح للتعرف على تشكيلة كبيرة ومتنوعة من المنتجات التقليدية ولاختيار ما يروق لهم من منتجات الصناعات التقليدية التي تعرض باسعار مدروسة.

وابرزت منصور ان هذه الدورة تكتسي طابعا وطنيا خاصة وانها تجمع 88 عارضا من الحرفيين والحرفيات من 10 ولايات موزعة الى 66 عارضا من نابل و 22 عارضا من ولايات اريانة وتونس وبن عروس وبنزرت وزغوان والمنستير وقفصة والكاف وقبلي.

وتابعت بقولها ان الدخول للمعرض مجاني وسيوفر كذلك فرصة للزوار للتعرف من خلال عديد الورشات الحية، التي تنظم بعديد الاجنحة، على مهارات الحرفيين في مجالات صناعة المنتجات من الالياف النباتية في ورشة نسيج السمار وتقطير الاعشاب والزهور واستخراج الزيوت وصناعة العطور.

وأضافت المديرة الجهوية للديوان الوطني للصناعات التقليدية ان المعرض يتضمن اجنحة لعدد من الحرفيين من اصحاب الشهادات العليا والمجدّدين في الصناعات التقليدية وباعثين شبان لمشاريع في مجال الصناعات التقليدية واخرى لعرض منتجات حرفيات الاتحاد الجهوي للمراة وحرفيي الجمعية التونسية للصحة النفسية واجنحة لعرض منتجات متنوعة من الفخار التقليدي والسيراميك واللباس التقليدي ومعدات فنون الطاولة والمنتجات التقليدية بالاضافة الى اجنحة لمنتجات العولة التقليدية من البهارات والتوابل والهريسة ولممنتجات من النسيج التقليدي.

نقص بـ 600 ألف لتر من الحليب قبل أيام من شهر رمضان

هل هي بوادر أزمة جديدة في إنتاج الحليب؟

جلال العرفاوي

مع اقتراب موعد حلول شهر رمضان المعظم لاحظ المواطنون تقلصا واضحا في مادة الحليب بالفضاءات التجارية وبمختلف المتاجر وهو ما أثار تخوفات الكثير منهم من تجـــدد أزمة الحليب خاصة خلال الشهر الكريم.

نقص بـ 600 ألف لتر من الحليب

رغم تعدد الأزمـــات وحفاظه على الطابع التقليدي يعتـــبر قطاع إنتاج الحليـــب في تونس ركيـــزة من ركائز الإنتاج الفلاحي وهو يلعب دورا هاما في الدورة الاقتصادية الوطنية من خلال مســـاهمته بنســـبة 11 % في الإنتاج الوطني الفلاحي . ويتم تعاطي نشاط إنتاج الحليب غالبا ضمن مســـتغلات فلاحية عائلية حيـــث يبلغ عدد مربي المواشي والأبقار 112 ألف ينتمي أغلبهم إلى صغـــار الفلاحين ، ويقـــدر الإنتاج اليومي مـــن الحليب بـــ 1.2 مليون لتر في حين يبلغ الاستهلاك اليومي للسوق التونســـية بـــ 1.8 مليون لتر وهو ما يمثل عجـــزا بـــ 600 ألف لتر . واعتبارا لطول فترة الجفاف وتقلص مساحات المراعي وندرة الأعلاف وغلائها شهدت الكميات المجمعة خلال السنة الماضية تراجعا بنســـبة 5 % لتســـتقر عند حـــدود 746 مليون لتر وهو ما أدى إلى نفاذ المخزون الاســـتراتيجي الوطني من الحليـــب وأدى إلى اضطراب كبير على نســـق التزويد وفقدان هذه المادة الحيوية من الأسواق .

الأوبئة تهدد قطيع الأبقار

تشـــير الأرقام الصادرة عن الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري إلى أن عدد القطيع من الأبقار في تونس يبلغ حاليا 388 ألـــف رأس وهو يتوزع بين 59% ســـلالات أصيلة و27% مهجنة و14% ســـلالات محليـــة ويتواجـــد أساسا بنسبة 66 % بالشمال و30 % بالوسط و4 % بالجنوب . ومنذ الصيف الماضي تعرض قطيع الأبقار في تونس إلى الإصابة بمرض الجلد العقدي الذي يتسبب في خســـائر اقتصادية فادحة حيث تصل الخسائر في إنتاج الحليب إلى 30 % إضافة إلى مشاكل في الخصوبة وحصول حالات إجهاض وتلف الجلود وتراجع وزن الحيوان المصاب ونفوق ما بين 3 و 4 % من قطيع الماشـــية ، ورغم غياب احصاءات رســـمية من وزارة الفلاحة حول هذا المرض إلا أنه تم تسجيل نفوق أكثر من 400 حيوان بعد الانتشار السريع للعدوى وظهور 41 بؤرة عـــلى الأقل بـــ 9 ولايات وهي جندوبة وســـليانة وباجـــة وبنزرت وتونـــس وأريانـــة ونابل والمنســـتير وســـيدي بوزيد . كما عـــرف قطيع الأبقار منذ أيـــام إلى الإصابة بمرض الحمى القلاعية حيث تم تسجيل بين 35 و40 حالة وهو ما جعل القطيع في خطر.

انخرام بين سعر التكلفة والبيع

يرتبط قطاع تربية الماشية والأبقار والثروة الحيوانيـــة بحلقات الزراعات الكبرى ممـــا يتجه الأمـــر إلى توريد كميـــات جديدة من الشـــعير العلفي لتلبية حاجيات القطيـــع والفلاحين وتأمين عمليـــات التوزيع لتغطية 60 % من الطلبات . وبالعودة إلى الأسباب الحقيقيـــة لتراجع إنتـــاج الحليب في تونـــس يمكن القول وأن ما يعيشـــه هـــذا القطاع من صعوبـــات هيكلية وأخـــرى قانونية قـــد أدى إلى ارتفاع أسعار التكلفة ومســـتلزمات الإنتاج وما تشهده أسعار الأعلاف المحلية كـ " القرط " والمســـتوردة من الأعلاف المركزة بالأســـواق العالمية من زيادة فاقت 40 % مقابل اســـتقرار في سعر البيع اللتر الواحد من الحليب . ويؤكد مجمعو الحليب أن ســـعره الحقيقي يصل اليوم إلى 2000 مليم عند الإنتاج في حين يقـــوم الفلاحـــون ببيع اللتر الواحد بـــ 1350 مليم اســـتنادا إلى التســـعيرة المعمول بها وهو ما يعني خسارة مهمة بـ 650 مليم علما وأن إنتاج الحليب في تونس يشـــهد سنويا فترة ذروة تمتد من شـــهر فيفري إلى غاية نهاية شهر جوان.

أي دور لديوان الأعلاف الجديد ؟

من أجل مزيد تنظيم قطاع الأعلاف في تونس ومن أجل إنهاء اســـتفحال أزمة وجودهـــا بالأســـواق والقطع مع مظاهر الاحتـــكار في ظل تواصل ســـنوات الجفاف وتراجع مساحات المراعـــي التي تعد جزءا مـــن النظام الغذائـــي للمواشي والأبقـــار تضمن الرائد الرســـمي للجمهورية التونسية الصادر يـــوم 10 جانفي 2024 الأمر المتعلـــق بإحـــداث الديـــوان الوطني للأعلاف والذي وســـيكلف بالمساهمة في ضبـــط الاســـتراتيجيات الوطنية والقطاعية للنهـــوض بالموارد العلفية وحوكمة التصرف فيها وضبط وتوفير الحاجيات السنوية من الموارد العلفية للقطيع وإنتاج وتوريد وتوزيع الموارد العلفيـــة والاتجـــار فيهـــا إلى جانب تكوين المخزونـــات الاحتياطية منها والقيام بـــكل التدخـــلات الضرورية لتعديـــل الســـوق ، كما عهـــدت إلى الديـــوان الجديد مهمة المســـاهمة في إنجاز الدراســـات الفنية والاقتصادية المتعلقة بمنظومة الأعلاف بما في ذلك تقديرات كلفة الإنتـــاج وفي المقابل تم الإبقـــاء على الديـــوان الوطني لتربية الماشية والأعلاف كهيكل عمومي تابع لوزارة الفلاحة والذي كان يعنى سابقا بمسألة الأعلاف .

ورغم مرور ســـنة على إحداثه فإن أزمة الحليب مازالت تسجل حضورها بامتيـــاز على مدار الســـنة مما يتجه الأمر إلى التفكير في إعادة هيكلة شاملة للقطـــاع باتجاه الترفيـــع في مصانع الحليب التي لا يتجاوز عددها 4 في بلد يعد 12 مليون نسمة وتحرير القطاع وذلك بترك مســـألة الأسعار خاضعة لقاعدة العرض والطلب في ظل فشـــل منظومة الدعم اعتبارا إلى اتساع الهوة بين ســـعر التكلفة والبيـــع وانخرام التوازنات المالية لصندوق التعويض.

إثر الأمطار الأخيرة بزغوان:

مخزون السدود والبحيرات الجبلية تجاوز 40 مليون متر مكعب

محمد الدريدي

ارتفع مخزون المياه بالســـدود الكبرى والســـدود والبحيرات الجبلية بولاية زغوان، إثر الأمطار الأخيرة التي شـــهدتها الجهة منذ النصف الثاني من شـــهر جانفي المنقـــضي، حيث تجاوز إلى حدود اليوم الســـبت 40 مليون متر مكعـــب من المياه، وفق رئيس دائـــرة المحافظة على المياه والتربـــة بالمندوبية الجهوية للفلاحة فؤاد بوجبلوأوضح بوجبل أن المخزون الحالي لسد الرمل ببوعشـــير، بلغ 21 مليون متر مكعب من جملة 23 مليون متر مكعب كطاقة اســـتيعاب قصوى، في حين بلغ مخزون سد بئر مشارقة 10ر200 مليون متر مكعب من جملة 41ر600 مليون متر مكعب كطاقة قصوى.وأضاف أنّ مخزون الســـدود الجبلية بلغ 6ر700 مليون متر مكعب من جملـــة 27,500 مليون متر مكعب كطاقة اســـتيعاب قصوى موزعة على 18 ســـدا، وقدر المخزون الحـــالي للبحيرات الجبلية بحـــوالي مليوني متر مكعب مـــن جملة ما يفوق 4 ملايين متر مكعب كطاقة قصوى موزعة على 115 بحيرة جبلية.وأبرز رئيس الدائرة أن طاقة الاستيعاب القصوى لمجموع هذه المنشـــآت قدرت بما يفوق 96 مليون متر مكعب، وتبلغ نســـبة امتلائها الحالي 41,6 بالمائة، مشيرا إلى أن هذه الإيرادات ستساهم بصورة ملحوظة في تغذية المائدة المائية وتحسين جودة المياه بالأبار السطحية والعميقة.

المنستير

الإحتفاظ بمنتحل صفة محامي

أذنت النيابة العمومية بالمنستير بالإحتفاظ بـشخص وإدراج آخر بالتفتيش من أجل "انتحال صفة محامي والتدليس وافتعال وثائق رسمية ". وذلك بعد أن تم القبض عليه بمقر سكناه من قبل الوحدات الأمنية التابعة لفرقة الشرطة العدلية بالمنسـتير المدينة بعد التنسـيق مع النيابة العمومية وحجز وثائق وعقود وتأشيرات مفتعلة، ليتبيّن وأنه عمد إلى التحيّل على 5 متضررات بإيهامهن عن إمكانيته تسفيرهن إلى دول أجنبية بموجب عقود عمل في مجالات مختلفة بمقابل مادي وقد بلغت قيمة مداخيله الجملية 42 ألف دينار.

حيث عمد إلى افتعال عقود عمل ووثائق إدارية وتأشـيرات مزيفة بالتنسـيق مع نفر آخر لإقناعهن أنه تم إرسـالها إلى سفارات أجنبية وهي بصدد الدرس، بعد أن عمد المعني إلى إيهام ضحاياه بكونه يعمل كمحامي لتضليلهن.

في الطريق بين تونس وباجة

وفاة سبعيني في اصطدام شاحنة بدراجة نارية

أسـفر حادث المرور الـذي جد بالطريق السـيارة 31 ،على مسـتوى الكيلومتر 66 في اتجاه تونس، بتستور عن وفاة شيخ يبلغ من العمر 71 سـنة، ويتمثّل الحادث في اصطدام شاحنة خفيفة بدراجة نارية.

سوسة

وفاة طفلة عمرها 5 سنوات مختنقة

توفيـت طفلة، أصيلـة المظيلة، تبلغ من العمر 5 سـنوات وتـدرس بالتحضيري،رغم محاولة اسـعافها مع والدتها بعد نقلهما لتلقي الاسـعافات بالمستشـفى، بعد تعرضهما لحالة اختناق بأحد المنازل بسوسة، والذي تسوغته العائلة، استعدادا لموعد طبّي بولاية سوسة.

المهدية

القبض على مفتش عنه و 8 مستهلكين

تمكّنت الوحـدات الأمنية التابعة لمركز الأمن الوطني بقصور السـاف ودورية تابعة للفوج الجهوي لحفظ النظام بالمهدية من القبض على منحرف خطـير، بعد نصب كمين له، محل 37 منشور تفتيش من أجل تورّطه في عدة قضايا عدلية وتم العثور على 3 قطع معدة للترويج من مخـدر القنب الهندي و أكياس بلاستيكية فارغة ومبلغ مالي قدره 1440 دينار كانت بحوزته.

وبعد إجـراء جملة من التحريـات ومتابعة الموضوع أمكن القبض على 8 أشـخاص من مسـتهلكي المواد المخدرة والذين اعتـادوا على شرائها منه، وبعد التحوّل إلى محل سـكناه أمكن القبض على فتاة وحجز أقراص مخدرة.

وباستشـارة ممثل النيابة العمومية بالمحكمـة الابتدائية بالمهدية أذن بالاحتفاظ بجميع الأطراف والأبحاث متواصلة.

الكاف

القبض على مروّج مخدّرات

إثر توفّر معلومات لدى الوحدات الأمنية التابعة لفرقة الإرشاد بالكاف تفيد بتحصّن شـخص بالفرار و مورّط في عدة قضايا عدلية على غرار "الاعتداء على موظف عمومي و الاسـتعلاء و الإضرار بملك الغير العام" ويعمد إلى ترويج المخدرات بالجهة.

تم إيلاء الموضوع الأهمية اللاّزمة مـن قبل الوحدات الأمنية المذكـورة و فرقة الشرطـة العدلية بالـكاف ،وبعد جملة من التحريات تم التعرف على مـكان تواجده فتم القبض عليه بعد التنسيق مع النيابة العمومية، أين عُثر بحوزته على قطعة كبيرة الحجم من مخدّرالقنب الهندي و 2 آلات حادة يسـتعملهما في قص المواد المخدرة وبيعها.

وباستشـارة ممثل النيابة العمومية بالمحكمـة الابتدائية بالكاف ، أذن بالاحتفاظ بالمعني ومواصلة الأبحاث في شأنه.

سوسة

إيقاف شقيقين مفتش عنهما

تمكّنت الوحدات الأمنية التابعة لمنطقة الأمن الوطني بسوسة من القبض على شقيقين رغم محاولتهما التحصّن بالفرار وتعمّد أحدهما الإدلاء بهوية مزيفة، وبعرض هويتهما على الناظم الآلي تبين وأنهما محلي 25 و 14 منشـور تفتيش من أجل تورطهما في عدة قضايا عدلية على غرار "التحيل وتعاطي البغاء السري و تكوين وفاق وترويج مواد مخدرة والإستيلاء على مشترك قابل للقسمة". وباستشارة

ممثل النيابـة العمومية بالمحكمة الابتدائية بسوسـة أذن بالاحتفاظ بهما والأبحاث متواصلة.

قرطاج

القبض على 8 أشخاص من أجل ترويج المخدرات

تمكّنـت الوحدات الأمنيـة التابعة لفرقـة الشرطة العدلية بقرطاج والفرقة المختصة بالبحـث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل وفرقة الطريق العمومي ومراكز الأمن الوطني بالكرم الغربي و قرطاج بيرسا وحلق الوادي من القبض على 8 أشخاص بعد التنسـيق مع النيابة العمومية يعمدون إلى ترويج المخدرات بمنزل أين عُثر على كمية من الأقراص المخدرة.

المنستير

إيقاف فتيات في مركز تدليك مريب

تـم إيقاف مجموعة مـن الفتيات يشـتغلن في مركز تدليك بالجهة، وذلك للاشـتباه في ضلوعهن في أنشـطة غير قانونية، بما في ذلك تقديم خدمات جنسـية. فقد قامت الوحدات الأمنية بمداهمة أحد المراكز المختصة في التدليك إثر معلومات وردت من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد تم العثور على عدد من الفتيات اللواتي كن يعملن في المركز دون شهادات معترف بها لتأهيلهن لهذا العمل، خاصة أن هذه الفتيات تعرضن للاسـتغلال من قبـل إدارة المركز التي طلبت منهن تقديم خدمات مشبوهة بهدف جذب الزبائن.

وتمثل هذه الأنشـطة تهديدًا لسـلامة الأفراد بسبب تزايد الظواهـر غير القانونيـة التي تمسّ المجتمـع حيث يتعرض المواطنون الذين يتعاملون معها للاستغلال أو الاحتيال.

تونس

حجز كيلوغرام ونصف من المخدرات لدى شقيقين

تمكّنت الوحـدات الأمنية التابعة لـلإدارة الفرعية لمكافحة المخدرات بإدارة الشرطة العدلية بالقرجاني بعد عمل استعلامي وميداني من القبض على شـقيقين ينشـطان في مجال ترويج المخـدّرات، بتفتيش منزلهما أمكن حجـز 3 لفافات متفاوتة الحجم تزن حوالي 100 غرام من مخدر الكوكايين وحوالي 1.5 كغ من مخدّر الماريخوانا. وباستشارة ممثل النيابة العمومية، أذن بالإحتفاظ بهما من أجل "جرائم المخدرات" والأبحاث متواصلة.

بنزرت

الإطاحة بشبكة دولية لترويج المخدرات

أطاحـت الإدارة الفرعية لمكافحة الإجـرام للحرس الوطني ببـن عروس بشـبكة دولية مختصة في ترويـج المخدرات بين أوروبا وتونس والقبض على عناصرها وحجز 3.5 كغ من مادة الكوكايين بمنزل عبد الرحمان كما تم حجز وسيلة نقل تُستغل في أنشـطتهم الإجرامية. وبمراجعة النيابـة العمومية، أذنت باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في شأنهم.

قائمة المسلسلات التونسية لرمضان 2025

يتميـــز الموســـم الرمضاني 2025 في تونـــس، بتزايد عدد المسلســـلات مقارنـــة بالســـنوات الفارطة حيث توجد مجموعة هامة من الأعمال التي تتراوح بين التاريخيـــة و الاجتماعية والكوميدية...

وفي مـــا يـــلي قائمة المسلســـلات التونسية لرمضان 2025:

مسلسل "وادي الباي"

"وادي البـــاي" مسلســـل تاريخي ذو طابع اجتماعـــي و هو من إخراج راوية مرموش وسيناريو وحوار حمزة الســـوداني ومحمد المنصوري و إنتاج التلفزة التونسية.

ويجسّد المسلســـل المتكون من 15 حلقة صراعا بين عائلتين حول الإرث بخصوص مقهى بوادي الباي في فترة الثلاثينات.

ويشـــارك في بطولته مجموعة من أبـــرز الممثلـــين في تونس، عـــلى غرار وجيهة الجندوبي و يسرا المســـعودي ويونس الفارحي ونادرة لملوم وسماح السنكري ووليد الزين وصالح الجدي وسوسن معالج...

و سيعرض المسلسل خلال النصف الأول من شـــهر رمضان عـــلى القناة الوطنية الأولى.

مسلسل "الرافل"

"الرافل" هو عمل مستمد من قصة حقيقية وتدور أحداثه في 3 حقب من تاريـــخ تونس وهي فترة الســـتينات والثمانينـــات وأول الألفينـــات بمـــا حملته من أحداث اجتماعية وسياسية واقتصادية...

المسلسل متكون من 15 حلقة و هو من إخراج ربيع التكالي، ويشـــارك في بطولة هذا العمل ريم بن مسعود، عبد المنعم شويات، مرام بن عزيزة ومقداد السهيلي...

و ســـيعرض المسلســـل على القناة الوطنية الأولى.

سلسلة "ياسمين و فلة"

و في مجـــال الكوميديا من المنتظر أن تعـــرض القنـــاة الوطنيـــة الأولى سلسلة "ياسمين وفلّة" للمخرج نبيل بالسيدة.

و "ياســـمين وفلّة" تتكون من 30

حلقـــة و تتطرق إلى حكايـــة أختين، ياســـمين امرأة تعيش حياتها اليومية على مواقع التواصل بتفاصيل يومها، وفجأة تعود فلّة أختها الكبرى المُهاجرة لتمضية شهر رمضان في تونس .

و يجسّـــد أدوار البطولـــة في العمل كلا من كوثر البـــاردي وريم الزريبي وطـــارق بعلـــوش، إلى جانب ضيوف شرف الحلقات الأمين النهدي، لطيفة القفصي، دليلـــة المفتاحي، ســـهام مصدق، و الرابور أرمستا...

مسلسل "الزعيم"

"الزعيـــم" هـــو مسلســـل درامي

اجتماعي يناقش العديد من القضايا و المشكلات الاجتماعية في تونس عبر مجموعة من القصص المختلفة...

المسلســـل متكون من 15 حلقة و هو من إخراج حمدي الجويني و بطولة أحمد الأندلسي و حســـام الساحلي وبمشاركة عدد من الممثلين، أبرزهم مريم بن شعبان وعاطف بن حســـين العائدان إلى الدراما التونسية بعد غياب دام سنوات، إضافةً إلى عائشة عطية و منال عمارة والهادي الماجري وفاطمة برتقيس.

و من المقرر أن يعرض مسلسل "الزعيم" على قناة تلفزة تي في.

مسلسل "رقوج 2"

تراهن قناة "نسمة الجديدة " خلال شهر رمضان على الجزء الثاني من مسلسل "رقوج" للمخرج عبد الحميد بوشـــناق، والذي عرض الجزء الأول منه في رمضان الماضي.

يتناول المسلسل بشكل درامي قصصا من المجتمع التونسي، وهو ما جعله يحقق نســـب مشاهدة عالية وشعبية كبيرة بين الجمهور خلال عرض جزئه الأول السنة الماضية.

ويضم الجزء الثاني من العمل نفس الممثلين الذين شـــاركوا في الجزء الأول مثل وليد العيادي وعزيز الجبالي وياسمين الديماسي وهالة عياد وبحري الرحالي، ومن المقرر عرضه على قناة نسمة الجديدة.

"صاحبك راجل" من فيلم إلى سلسلة كوميدية

قرر صناع فيلم "صاحبك راجل" تحويله إلى سلســـلة كوميدية ســـيتم عرضها خلال شهر رمضان على قناة نسمة الجديدة.

"صاحبك راجل" من إخراج قيس شقير، سيناريو زين العابدين المستوري، أحمد الصيد وقيس شقير، ومن بطولة درة زروق، كريم الغربي، ياسين بن قمرة، سفيان الداهش، صلاح مصدق، يونس الفارحي، كوثر الباردي، لبنى السديري....

و التحق بالعمل الكوميدي ممثلين جدد، حيث يتم حاليا تصوير مشاهد إضافية .

مسلسل "الفتنة"

تخوض المخرجة سوســـن الجمني تجربة و مغامرة جديدة من خلال مسلسلها "الفتنة" الذي تنافس به في السباق الرمضاني 2025.

ورغم التكتم الشـــديد على تفاصيل "الفتنة" من قبل فريق العمل، علمنا أن ريم الرياحي ونجيب بلقاضي ونجـــلاء بن عبد الله ومحمد علي بن جمعة بالإضافة إلى جمال ساسي ومحمد مراد ونعيمة الجاني سيكونون من بين أبرز أبطال المسلسل الذي سيعرض على قناة الحوار التونسي.

متابعة: ريم حمزة

اختتام ملتقى مسرح الهواية:

مسرحية " تامورت الوطن" تخلّد بطولات أسد الصحراء المشهور الدغباجي

أسدل الســـتار مؤخرا، على فعاليات الدورة الخامسة لملتقى مسرح الهواية تنظيم مسرح أوبرا تونس ـ قطب المسرح والفنون الركحية وذلك بقاعة المبدعين الشبان بمدينة الثقافة الشاذلي القليبي .

أسبوع من المسرح ومن الفرجة ومن الطاقات الشابة التي أثبتت موهبتها وحبّها للفـــن الرابع وللركح، هو أسبوع اســـتمتع خلاله الجمهور بمسرحيات متنوعة المضمون والتقنيات والمدارس قدمها شـــباب مسكون بحب المسرح تحوّل من مختلف ولايات الجمهورية وحلّ ضيفا على مدينـــة الثقافة ليثبت أن مسرح الهواية هو البداية والمنطلق لهواية المسرح .

مســـك الختام كان بمسرحية "تامـــورت الوطن" إخراج عمر بن ســـلطانة انتاج جمعية فندق الحدادين بصفاقس والتي تـــروي قصة المناضل محمد بن صالح الزغداني المشهور باسم الدغباجي والذي أعدم في ساحة عامة بالحامة على يد المستعمر الفرنسي سنة 1924 .

لحظـــات قبل العـــرض انبعثت موســـيقى "أنا حرّ وكلمتي حرة" للفنانة آمال المثلوثي وملأت أرجاء قاعة المبدعين الشبان، ليعتلي الممثلـــون خشبة الركح ويعبروا بكل حريّة عن قصة مناضل خـــاض عديد المعارك من أجل تحرير تونس تزامنا مع مئوية وفاته.

"تامورت" هو اســـم أمازيغي يعني الوطن أو البلد، تـــدور أحداث المسرحية حول آخر ســـنتين عاشـــهما الدغباجي عند عودته من ليبيا وانتقامه من الفرنسيين جرّاء ما فعلوه ببلده الحامة وبتونس، ويستحضر العمل بعض المعـــارك التي خاضها الدغباجـــي (مولى العركة المـــرة) قبل أن يتم القبض عليه في ليبيا من قبل الجنرال الايطالي رودولفو الذي سلمه للقيادات الفرنسية وحكم عليه بالإعدام رميا بالرصاص في غرة مارس عام 1924 بساحة سوق الحامة أمام أهله وأبناء قبيلته وصديقه الذي خانه "عمار بن ســـعيد". رفـــض الدغباجي أن تعصب عيناه أثناء تنفيذ حكم الإعدام وفضل أن يواجه الموت بعينين مفتوحتين.

المسرحية لخصـــت أحداثا هامة عاشـــتها بلادنا في فترة عشرينات القرن الماضي واسترجعت كل اللحظات التي عاشها أســـد الصحراء الذي "باعه" أهل بلده من (الصبايحية).

ثلاثة وعشرون ممثلا جسد بعضهم شخصيات عائلة الدغباجي كالأم عايشـــة والزوجة بيّة والأخت خديجة وجسد آخرون شـــخصيات "الفلاقة" في تونس وليبيا أبرزهم خليفة بن عسكر، أحد القادة الليبيين في منطقة نالوت، إضافة إلى "الصبايحية" كريّم والصحبي وعمار بن سعيد ونجد أيضا شـــخصيات المستعمر من جنود فرنسيين وإيطاليين.

قدّم العمل بلغـــات ولهجات مختلفة ولعل ما أضاف مسحة من المصداقية ومن الجديّة في تناول الموضوع هو الأزياء والاكسسورات المستعملة في هذا العمل وهي من تصميم نور اللواتي حيث جـــاءت كل الأزياء وفيّة لتلك الحقبة الزمنية إضافة إلى الموسيقى المصاحبة للعرض وهي من أعمـــال الأكاديمي والمؤلف الموســـيقي كريم الثليبي كما لم يخل العمل من مؤثرات صوتية تماشت ومجريات الأحداث كصوت الرصاص والتفجيرات .

ولعل ما يحســـب لمسرحية "تامـــورت" هو نجاح المخرج عمر بن ســـلطانة في الكاستينغ وتوزيع الأدوار حيث تميّز كل ممثل في دوره وأداه بكل حرفية مع العلم أن كل الممثلين من الهواة .

تحمل "تامورت" عديد الرســـائل لعـــل أهمها حبّ الوطن الذي دفع عديـــد المناضلين دماءهم فداء له على غرار محمد الدغباجي الذي جسّد شخصيته الممثل عبد الخالق حراث ولعل الجملة التـــي واجه بها الدغباجي المســـتعمر قبل وفاته تلخص فحوى العمل ككل " آني الدغباجي موش باش نمـــوت .. الدغباجي ما يموتش خاطـــر مزروع في كل تونسي حـــرّ وكل يوم باش يتولد دغباجي جديد في كل شبر من تراب البلاد" .

"تامورت" مسرحية لهواة أبرزوا تمكنهم وقدراتهم التمثيلية العالية في تجسيد جزء من تاريخ وحياة "شيخ الفلاقة" محمد بن صالح الدغباجي المقاتل الصلب الذي أقض مضجع الفرنســـيين والإيطاليين طيلة ســـنوات وقاتلهم حتى النهاية .

" تامورت الوطن "

نص تأطير و إخراج: عمر بن سلطانة
تقني صوت: إسماعيل عبد الكافي
توضيب ركح: صفاء المرخي
تصميم ملابس: نور اللواتي
توضيب عام: فراس البرادعي
إدارة: وليد الطبيب
أداء : عبد الخالق حـــراث ،لؤي بلغيث ،ادم بن حميد ،علاء الغرايري ،شادي جويرة ،حسام مقديش،
ياســـين البحري ،نـــور اللواتي ،زينـــب الحصايري ،صوفيا بن صالـــح ،فايز الخراط ،أنس التريكي ،غازي السويسي ،ياســـين الطرابلسي ،غسان قطاطة ،مخلص الشـــعري ،نادية بن صالح ،مالك بكار ،محمد الشعري ،ريان العيادي ،خلود عبد اللاوي ،نورهان رداوي و أنس عروس.

القتل والدمار بضغطة زر

إبادة غزة برعاية "غوغل" و"مايكروسوفت"

محمد بن محمود

أكدت تقارير ووثائق مسرّبة جديدة تورط شركتي "مايكروسوفت" و"غوغل" بشكل مباشر في جرائم الإبادة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة.ونشرت صحيفة واشنطن بوست بتاريخ 21 جانفي الماضي، تقريرًا يوثق تزويد شركة جوجل جيش الاحتلال الإسرائيلي بأحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي التي طورتها الشركة، وذلك منذ بداية الحرب على غزة.

وبعد يومين فقط، أكد تحقيق صحفي جديد نشرته صحيفة "الغارديان"، استنادا إلى وثائق سرّية مسرّبة، تصاعد اعتماد جيش الاحتلال الإسرائيلي على تقنيات شركة مايكروسوفت السحابية وأنظمة الذكاء الاصطناعي خلال أشد مراحل قصفه على القطاع.

في سياق حرب إبادة استخدمت فيها إسرائيل أنظمة تقنية متطورة، مثل نماذج الذكاء الاصطناعي غوسبل ولافندر لتحديد أهداف القصف. تُبرز تلك الوثائق الجديدة كيف ساهمت شركات التقنية الأميركية الكبرى في دعم العمليات العسكرية الإسرائيلية، إذ ظل هذا الدور دون توثيق ملموس ودون أدلة واضحة وقوية إبان الحرب، خاصة مع نفي تلك الشركات أيَّ مساهمة لها في العمليات العسكرية، رغم ظهور بعض المؤشرات والتصريحات من قيادات جيش الاحتلال التي أشارت إلى هذا الدور.

لذا، فهذه هي المرة الأولى التي تؤكد التقارير والملفات الداخلية هذا التعاون المباشر بين شركات التقنية الكبرى والجيش الإسرائيلي في حرب الإبادة على قطاع غزة.

شراكة جديدة مع "غوغل"

في ماي 2024، وقّع قرابة 200 موظف داخل مختبر "ديب مايند"، وهو قسم الذكاء الاصطناعي التابع لشركة غوغل، على خطاب يطالب الشركة العملاقة بإلغاء عقودها مع المؤسسات العسكرية بشكل عام، وفقًا لنسخة من الخطاب اطّلعت عليها مجلة تايم ونشرت عنها تقريرا في اوت 2024. انتشر هذا الخطاب وسط تصاعد المخاوف داخل قسم الذكاء الاصطناعي من بيع تقنياته إلى الجيوش المتورطة في الحروب عالميا، الأمر الذي وصفه الموظفون بأنه انتهاك لقواعد الذكاء الاصطناعي الخاصة بشركة غوغل.

ورغم أن الموظفين في خطابهم أكدوا أن رسالتهم لا تتعلق بأي صراع ناشب في أي مكان بالعالم وقت إرساله، في محاولة للنأي عن استهدافهم من قبل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، جاء الخطاب ليكون علامة جديدة وواضحة على تصاعد حدة الخلاف داخل شركة غوغل ، على الأقل بين بعض موظفي قسم الذكاء الاصطناعي، الذين تعهدوا بعدم المشاركة في تطوير التقنيات العسكرية، وبين قسم الأعمال السحابية الذي يبيع خدمات جوجل السحابية، ومنها تقنيات الذكاء الاصطناعي التي يطورها مختبر ديب مايند؛ للعديد من الحكومات والجيوش ومنها الجيش الإسرائيلي، وخاصة التعاون الذي نشأ من مشروع "نيمبوس".

التناقض الحالي يسلط الضوء على شروط استحواذ غوغل على شركة الذكاء الاصطناعي البريطانية ديب مايند عام 2014، إذ تضمنت الصفقة تعهدًا بعدم استخدام تقنياتها لأغراض عسكرية أو أمنية. هذا التعهد أكده مؤسس شركة ثديب مايندث، ديميس هاسابيس، في لقاء صحفي عام 2015. اليوم، يشرف هاسابيس على مختلف عمليات تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي تحت العلامة التجارية جوجل ديب مايند، التي تشمل تطبيقات متطورة في معالجة الصور والفيديو والصوت بالإضافة إلى المساعد الذكي "جيميناي".

سياسات غوغل المعلنة

تتبنّى غوغل سياسات معلنة تقضي بعدم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في أي تطبيقات قد تُلحق ضررًا بالبشر. كما تتضمن برامج الشركة المتعلقة بحقوق الإنسان مراجعات دقيقة للمنتجات والسياسات لضمان امتثالها للمعايير الدولية، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتشجع الشركة موظفيها على الإبلاغ عن أي انتهاكات أو مخاوف تتعلق بنشاطات الشركة. لكن الأمر ليس بهذا النقاء! إذ تُظهر الوثائق الداخلية للشركة، التي حصلت عليها صحيفة واشنطن بوست، أن غوغل قدمت مساعدة فعلية لوزارة الحرب وجيش الاحتلال الإسرائيليْن.

فقد أظهرت تلك الوثائق أنه في أعقاب عملية طوفان الأقصى بدأ أحد موظفي قطاع الخدمات السحابية في غوغل تصعيد طلباته بهدف توفير وصول أوسع إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي لصالح وزارة الحرب الإسرائيلية. كما أشارت الوثائق إلى سعي الوزارة الإسرائيلية بصورة عاجلة لتوسيع نطاق استخدامها لمنصة فيرتكس أي آي (Vertex AI)، التي تتيح للعملاء تطبيق خوارزميات الذكاء الاصطناعي على بياناتهم الخاصة.

يشير الموقع الرسمي إلى أن هذه المنصة من غوغل أداة شاملة لتطوير وتطبيق حلول تعلم الآلة والذكاء الاصطناعي، وتوفر المنصة بيئة متكاملة تجمع بين أدوات هندسة وعلوم البيانات وتعلم الآلة، مما يسهل على الفرق العمل معًا بكفاءة وفعالية. وتتيح المنصة تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي واستخدامها، مع إمكانية تخصيصها لتلبية احتياجات التطبيقات المختلفة. كما تقدم خياراتٍ متعددة تناسب المستخدمين، سواء احتاجوا إلى حلول بسيطة تعتمد على الأتمتة، أو أدوات متطورة تمنحهم تحكمًا كاملًا في عملية تطوير تلك النماذج.

وفي وثيقة مؤرّخة بشهر نوفمبر 2023، وجّه أحد موظفي غوغل شكرًا لزميله على دعمه في تسريع تلبية طلب وزارة الدفاع الإسرائيلية. وفي ربيع وصيف العام 2024، ظهرت طلبات جديدة عبر موظفي غوغل لمنح جيش الاحتلال مزيدًا من الوصول إلى إمكانات وتقنيات الذكاء الاصطناعي. كما أظهرت وثيقة أخرى أن أحد موظفي غوغل طالب في أواخر الشهر نفسه بمنح جيش الاحتلال الإسرائيلي صلاحيات لاستخدام نموذج جيميناي بهدف تطوير أدوات لمعالجة الوثائق والملفات الصوتية.

تورط غوغل عسكرياً

بالنسبة لـ"غوغل" على الأقل، كانت الأمور واضحة خلال الحرب وظهرت

آثارها فعلا، وتحديدا بعد ظهور تفاصيل مشروع نيمبوس إلى النور. مشاركة غوغل ومساندتها لإسرائيل في حرب الإبادة كانت جليّة لدرجة أن تضحي الشركة بسمعتها المعروفة عنها في عالم الشركات، وتفصل أكثر من 50 موظفًا لاحتجاجهم على مشروع نيمبوس، في افريل 2024. قبل ذلك بثلاث سنوات، كانت الحكومة الإسرائيلية قد وقعت اتفاقًا مع شركتي غوغل وأمازون لبناء مراكز بيانات إقليمية لتقديم الخدمات السحابية، وبهذا تضمن استمرارية الخدمة حتى إن تعرضت الشركتان لضغوط دولية لمقاطعة إسرائيل فيما بعد، وقُدرت تكلفة المشروع بنحو 1.2 مليار دولار.

مشروع "نيمبوس"

هذا ما ذُكر رسميا في وسائل الإعلام حينها، لكن مشروع نيمبوس كان ينطوي على أكثر من مجرد مراكز بيانات إقليمية. ورغم عدم توفر تفاصيل رسمية كثيرة حول المشروع حينها، فإن تقريرا لموقع ذي إنترسبت، صدر في جوان 2022، استشهد بوثائق ومقاطع فيديو تدريبية داخلية من غوغل تشير إلى أن جزءا أساسيا من المشروع سيوفر لإسرائيل مجموعة كاملة من أدوات تعلم الآلة والذكاء الاصطناعي تقدمها منصة غوغل السحابية.

أوضحت مجموعة الوثائق التدريبية ومقاطع الفيديو الخاصة بشرح المشروع، والموجَّهة إلى موظفي الحكومة الإسرائيلية، لأول مرة مزايا منصة غوغل السحابية التي تقدمها الشركة لجيش الاحتلال من خلال المشروع، إذ توفر غوغل مجموعة كاملة من تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، تلك التقنيات تمنح جيش الاحتلال قدرات أكبر في التعرّف على الوجوه، والتصنيف الآلي للصور، وتتبع مسار تحرك الأجسام، وحتى القدرة على تحليل المشاعر، التي ادّعت الوثائق أن بإمكانها تقييم المحتوى العاطفي داخل الصور والكلام والكتابة. أشار التقرير حينها إلى أن تلك الإمكانات ستزيد من قدرات جيش الاحتلال على فرض رقابة صارمة على المواطنين الفلسطينيين بجانب معالجة كميات هائلة من البيانات.يتناقض هذا مع تصريحات غوغل لوسائل الإعلام، التي سعت إلى التقليل من أهمية التورط العسكري لمشروع نيمبوس، إذ ذكرت المتحدثة باسم غوغل في بيان أن هذا المشروع ليس موجهًا نحو مهام حساسة للغاية أو سرية أو عسكرية تتعلق بالأسلحة أو أجهزة الاستخبارات. عقد نيمبوس مخصص لمهام العمل على خدماتنا السحابية التجارية لصالح الوزارات الحكومية الإسرائيلية، التي توافق على الامتثال لشروط الخدمة وسياسة الاستخدام المقبولة لدينا.لكن حتى قبل ظهور الوثائق الأخيرة، كانت الدلائل والتصريحات العامة تشير إلى تورط غوغل مع جيش الاحتلال من خلال مشروع نيمبوس.

الاحتلال حاز على موقعًا مركزيًا داخل مشروع نيمبوس

مثلا، وفقًا لتقرير من موقع وايرد في جوان 2024، أظهرت مراجعة الوثائق العامة وتصريحات المسؤولين الإسرائيليين وموظفي غوغل وأمازون أن جيش الاحتلال حاز على موقعًا مركزيًا داخل مشروع نيمبوس منذ بدايته، إذ شكّل الجيش تصميم المشروع وكان من أبرز مستخدميه. كما يرى كبار المسؤولين الإسرائيليين أن هذا المشروع يؤسس لبنية تحتية مهمة لجيش الاحتلال الإسرائيلي. وفي فيفري من العام الماضي، ضمن مؤتمر مخصص لمشروع نيمبوس، ذكر رئيس هيئة السايبر الإسرائيلية، غابي بورتنوي، أن العقد أسهم في الرد العسكري الإسرائيلي على حركة حماس نقلا عن وسائل الإعلام الإسرائيلية. وأضاف بورتنوي: تحدُث أمور استثنائية في أرض المعركة بسبب السحابة العامة لمشروع نيمبوس، وهي أمور لها تأثير على تحقيق النصر، لكن لن أشارك التفاصيل، وفقًا لمقال في مجلة "بيبول آند كمبيوتر" التي شاركت في تنظيم المؤتمر.

علاقة قوية مع مايكروسوفت

الأغرب في هذا الوضع هو تأخر التقارير التي تشير إلى دور مايكروسوفت مع جيش الاحتلال الإسرائيلي، بالنظر إلى العلاقة القديمة والراسخة بين الشركة والجيش.

التقرير الصحفي هذه المرة من الغارديان، وأجرته بالتعاون مع مجلة +972 ومنصة لوكال كول العبرية، واستند إلى وثائق مسرّبة حصل عليها موقع دروب سايت نيوز، بجانب مقابلات مع مصادر من الأوساط الدفاعية والاستخباراتية الإسرائيلية. تمتد العلاقة بين شركة مايكروسوفت إسرائيل لعقود طويلة، حيث بدأت أولى محطاتها بإقامة أول مركز بحثي للشركة خارج الولايات المتحدة في الأراضي المحتلة عام 1991.

تعميق العلاقة

منذ ذلك الحين، تعمّقت هذه العلاقة عبر سنوات من التعاون والاستثمار في تطوير تقنيات عسكرية لصالح جيش الاحتلال، إذ عقدت الشركة الأميركية صفقات ضخمة تضمنت التزامها بتزويد جيش الاحتلال ووزارة الدفاع بعدد غير محدود من منتجاتها، بالإضافة إلى تبادل واسع للمعلومات بين الطرفين.لم تقتصر العلاقة على الصفقات فحسب، إذ تُعرف وحدات الاستخبارات التابعة لجيش الاحتلال، مثل الوحدة الشهيرة 8200، بتأسيس شركات ناشئة لأغراض عسكرية. لا تكتفي تلك الشركات بتطوير المنتجات، بل تعمل أيضًا على تدريب كوادر بخبرات تقنية تجذب اهتمام شركات كبرى مثل مايكروسوفت. على مدى السنوات الماضية، استحوذت مايكروسوفت على العديد من الشركات الناشئة المرتبطة بجيش الاحتلال، بل استعانت أحيانًا بفرق العمل داخل تلك الشركات، إلى جانب استثمارها في شركات إسرائيلية أخرى خلال السنوات القليلة الماضية.تُظهر الوثائق المسرّبة أن مايكروسوفت عززت تلك الشراكات السابقة أكثر مع المؤسسة العسكرية الإسرائيلية عقب 7 أكتوبر 2023، عبر توفير خدمات التخزين السحابية والحوسبة المتطورة للجيش الإسرائيلي. كما تضعها وزارة الحرب الإسرائيلية في تصنيف الشريك الموثوق، لذا تكلّف مايكروسوفت بمشاريع شديدة السرية والحساسية.

تؤكد تلك الوثائق، التي تضمنت سجلات من وزارة الحرب الإسرائيلية وملفات من فرع مايكروسوفت إسرائيل، أن جيش الاحتلال استفاد من منصة أزور السحابية في دعم الأنشطة القتالية والاستخباراتية. كما عمل موظفو مايكروسوفت عن كثب مع الجيش، سواء عبر تقديم المشورة الفنية عن بُعد، أو عبر تواجدهم في القواعد العسكرية.

الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي

في عام 2021، توقع رئيس وحدة الاستخبارات الإسرائيلية 8200 أنّ تزايد طلب جيش الاحتلال الإسرائيلي على خدمات الحوسبة السحابية سيقود إلى شراكات استراتيجية مع شركات مثل مايكروسوفت وأمازون، شبيهة بالشراكات القائمة مع شركات تصنيع الأسلحة الأميركية الكبرى مثل لوكهيد مارتن، وهو ما حدث فعلًا بعدها بعامين، خلال حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة، لتتزايد حاجة الجيش إلى خدمات الحوسبة السحابية بنفس حاجته إلى أطنان القنابل والقذائف التي استخدمها في هذه الحرب.جاء ذلك بالتزامن مع توجّه قوات الاحتلال نحو شركات التقنية الأميركية الكبرى لمواجهة الزيادة في الطلب على قدرات التخزين والخدمات السحابية بعد بداية الحرب على غزة، وشمل ذلك التعاون مع شركتي أمازون و غوغل لتخزين وتحليل كميات أكبر من البيانات والمعلومات الاستخباراتية لفترات أطول.أشارت تلك الوثائق التي سربها دروب سايت نيوز إلى تصاعد ملحوظ في اعتماد جيش الاحتلال على تقنيات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي التي توفرها شركة مايكروسوفت، وتحديدًا خلال إحدى أكثر مراحل قصفه تدميرًا لقطاع غزة. وكشفت عن استخدام قوات الجيش المختلفة لمنتجات الشركة الأميركية، وخاصةً منصة أزور السحابية، وتنوعت تلك القوات بين الجوية والبرية والبحرية الإسرائيلية إلى جانب مديرية الاستخبارات.

تُظهر تلك الوثائق أن وزارة الدفاع الإسرائيلية وافقت على شراء 19 ألف ساعة من خدمات الدعم الهندسي والاستشاري من مايكروسوفت في الفترة ما بين أكتوبر 2023 وجوان 2024، في صفقة شراكة تجاوزت عوائدها المالية نحو 10 ملايين دولار. وتزامن هذا مع ارتفاع استهلاك الجيش الإسرائيلي لمنصة أزور السحابية بنسبة 60% خلال الأشهر الستة الأولى من الحرب على قطاع غزة، مقارنة بالأشهر الأربعة السابقة للحرب.

خلال أيام الحرب على القطاع، اضطلع مهندسو شركة مايكروسوفت بدور محوري في تقديم الدعم التقني لوحدات الاستخبارات الإسرائيلية، ومنها الوحدة 8200 والوحدة 9900 المتخصصة في جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية المرئية. وكان الهدف تسهيل استخدام هذه الوحدات للبنية التحتية السحابية وتعزيز أدائها في تنفيذ العمليات.وفي أثناء قصف غزة، استخدمت وحدة أفق التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي نظام الاتصالات والبريد الإلكتروني من مايكروسوفت، لإدارة قواعد بيانات ضخمة للأهداف المحتملة للقصف والمعروفة باسم بنوك الأهداف.

القمة العربية الطارئة المرتقبة في القاهرة

اختبار حاسم لمواجهة مخططات تهجير الفلسطينيين

محمد بن محمود

تستعد القاهرة لاستضافة القمة العربية الطارئة في 27 فيفري الحالي، وسط تحديات دولية وإقليمية خطيرة تهدد مستقبل القضية الفلسطينية. في إطار الاستعدادات لهذه القمة، أشار وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي إلى زيارة مهمة له إلى واشنطن، حيث عرض خطة لإعادة إعمار قطاع غزة من خلال تشكيل تحالف عربي يتسم بالفاعلية والتضامن.

تأتي هذه التحركات في وقت حساس للغاية، إذ تتزايد المخاوف بشأن المخططات التي قد تؤدي إلى تهجير الفلسطينيين من أراضيهم التاريخية في قطاع غزة، وهي خطوة يرى فيها المراقبون تهديدًا وجوديًا ليس فقط للفلسطينيين، ولكن للدول العربية المحيطة أيضًا. هذه القمة قد تكون اختبارًا حاسمًا للمواقف العربية في مواجهة المخاطر المحدقة، والتي تشمل التهديدات المرتبطة بمواقف الإدارة الأمريكية الحالية.

القمة العربية الطارئة وأهدافها

بحسب البيان الصادر عن وزارة الخارجية المصرية، فإن القمة العربية الطارئة المزمع عقدها في 27 فيفري الجاري ستكون بالتنسيق مع البحرين، التي تتولى الرئاسة الحالية للقمة العربية، إضافة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. كما تأتي هذه القمة في سياق التشاور مع الدول العربية بما في ذلك فلسطين، التي كانت قد طالبت بعقد هذه القمة بسبب التطورات الخطيرة التي تشهدها القضية الفلسطينية.

ويرى العديد من المحللين أن هذه القمة ستشكل فرصة كبيرة للتأكيد على وحدة الموقف العربي تجاه التحديات التي تواجهها فلسطين، كما ستضع الدول العربية أمام اختبار حقيقي لإظهار قدرتها على اتخاذ مواقف استراتيجية تؤثر في الوضع السياسي الدولي.

التحديات الكبيرة التي تواجه القضية الفلسطينية

منذ إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن موقفه بخصوص ما يُسمى بـ"صفقة القرن" وتصريحات أخرى حول إمكانية تهجير الفلسطينيين من غزة، أصبح من الواضح أن القضية الفلسطينية تواجه مرحلة جديدة من التحديات. وفي الوقت الذي يتصاعد فيه الضغط الدولي على الفلسطينيين، يسعى بعض الأطراف إلى فرض واقع جديد على الأرض من خلال محاولات لإجبار الفلسطينيين على مغادرة غزة تحت ضغط الظروف السياسية والاقتصادية، ما يشكل تهديدًا واضحًا لحقوقهم الأساسية في تقرير المصير

والعيش على أراضيهم.

هذه التصريحات والمواقف تتلاقى مع مخططات إسرائيلية قديمة تهدف إلى فرض تغييرات ديمغرافية في المنطقة، والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج كارثية على مستوى المنطقة ككل. ويشمل ذلك التأثيرات السلبية على الدول العربية المجاورة لفلسطين، التي ستكون مضطرة للتعامل مع تداعيات هذه السياسات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

دور الجامعة العربية في مواجهة التهديدات

تواجه الجامعة العربية تحديات كبيرة في إطار هذه القمة الطارئة، ولكنها تمتلك الإمكانية لتنظيم رد دبلوماسي فعال ضد المخططات التي تهدد الوجود الفلسطيني. من بين الاستراتيجيات التي يمكن اتخاذها، تبرز مسألة تعزيز المساعدات الإغاثية للفلسطينيين في غزة وتقديم الدعم

لإعادة إعمار القطاع، الذي دمرته الحروب المستمرة. هذا الأمر يمكن أن يشكل جزءًا من الرد العربي على التهديدات الوجودية لفلسطين، من خلال تعزيز صمود الفلسطينيين على أرضهم ودعمهم بالموارد اللازمة لاستمرار حياتهم على هذه الأرض.

علاوة على ذلك، يمكن للجامعة العربية أن تدفع نحو تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي لممارسة ضغط دبلوماسي على إسرائيل والإدارة الأمريكية لوقف محاولات التهجير. قد تشمل هذه الضغوط الدعوة إلى اتخاذ خطوات قانونية على مستوى الأمم المتحدة، بما في ذلك مخاطبة مجلس الأمن لإدانة أي محاولات تهجير قسري للفلسطينيين، واعتبار ذلك انتهاكًا فاضحًا لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

مواقف دولية داعمة لفلسطين

يمكن للجامعة العربية أن تستفيد من تحالفاتها مع الدول التي تدعم حقوق الشعب الفلسطيني، مثل تركيا وإيران وجنوب إفريقيا، حيث يمكن دعوتها للمشاركة في جهود إعادة إعمار غزة. هذا التعاون الدولي سيُعزز من فعالية عملية الإعمار، كما سيبعث برسالة تضامن قوية مع الشعب الفلسطيني في مواجهة التحديات التي يتعرض لها.

يؤكد دبلوماسيون وخبراء سياسيون أن القمة العربية الطارئة ستكون منصة مناسبة لتوجيه رسالة حاسمة ضد محاولات تهجير الفلسطينيين، وتأكيد على أن الدول العربية لن تقبل بأي محاولات لتصفية القضية الفلسطينية أو فرض حلول قسرية تهدف إلى تدمير الحقوق التاريخية والسياسية للفلسطينيين. ويمكن للقمة أن تتبنى مواقف حازمة ترفض أي محاولات تهجير أو توطين، وتدعو إلى تطبيق القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

أهمية القانون الدولي في حماية حقوق الفلسطينيين

يُعتبر القانون الدولي حجر الزاوية في حماية حقوق الشعب الفلسطيني من أي محاولات لتهجيره قسريًا من أرضه. وفي هذا الصدد، يؤكد أستاذ القانون الدولي أيمن سلامة في تصريحات له أن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره يعد من المبادئ الأساسية التي يحميها القانون الدولي، وهو حق غير قابل للتصرف أو السقوط بالتقادم. هذا الحق تم التأكيد عليه من قبل قرارات الأمم المتحدة، خاصة القرار رقم 3236 لعام 1974، الذي يعترف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة.

أي محاولات لفرض التوطين القسري على الفلسطينيين خارج أرضهم تُعد انتهاكًا صارخًا لهذا الحق، وتشكل جريمة دولية تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، تُحظر المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التهجير القسري للسكان تحت أي ظرف من الظروف. من هنا، فإن أي خطة لتوطين الفلسطينيين في دولة أخرى، حتى لو كانت ضمن ما يُسمى بـ الصفقة أو أي حلول سياسية أخرى، تتعارض مع هذه القوانين الملزمة.

التهجير القسري جريمة حرب

ومن المواقف القانونية المهمة التي يبرزها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أن التهجير القسري يُعد جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. وبالتالي، فإن أي خطة تهدف إلى إجبار الفلسطينيين على مغادرة أراضيهم تحت غطاء التوطين تقع ضمن الجرائم الدولية التي يجب أن تُحاسب عليها الدول المتورطة.

الموقف العربي الرافض لمحاولات التصفية

كان الموقف العربي والإسلامي تجاه هذه المخططات حاسمًا منذ البداية، حيث رفضت الدول العربية والإسلامية أي حلول تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية أو فرض حلول تهمش حقوق الفلسطينيين. المبادرة العربية للسلام لعام 2002 نصّت بوضوح على أن الحل العادل يجب أن يستند إلى قرارات الشرعية الدولية، ولا يمكن فرضه بقوة أو تجاهل حقوق الفلسطينيين. تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بشأن توطين الفلسطينيين، تُعد استفزازًا سياسيًا يعكس عقليّة استعمارية، وتتناقض مع القيم الدولية التي تدعو إلى احترام حقوق الإنسان.

في الختام، يمكن القول إن القمة العربية الطارئة المقررة في 27 فيفري ستشكل خطوة حاسمة نحو حماية القضية الفلسطينية. من خلال اتخاذ مواقف موحدة، وتعزيز التنسيق بين الدول العربية، ودعم الجهود الدبلوماسية على الساحة الدولية، يمكن للعالم العربي أن يبعث برسالة قوية بأن حقوق الفلسطينيين غير قابلة للتصرف وأن أي محاولات لتصفية القضية الفلسطينية ستواجه رفضًا قاطعًا على جميع المستويات.

تؤكدها الوقائع على الارض:
إسرائيل تسعى لإحباط المرحلة الثانية وترامب يخرق الاتفاق الذي وقع عليه

أكد مصدر أمني إسرائيلي رفيع على أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو يرفض الانتقال إلى المرحلة الثانية من الاتفاق مع حماس حول وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، الذي ينص على أن تبدأ المفاوضات حول هذه المرحلة، يوم الإثنين قبل أسبوعين، وأن تنتهي في اليوم الـ35 لوقف إطلاق النار، أي مطلع الأسبوع المقبل، لكن مفاوضات كهذه لم تبدأ حتى الآن.

وقال المصدر إنه "في هذا الوضع، حتى إذا كانت لدى جميع الأطراف أعلى ما يمكن من المحفزات كي تتوصل إلى اتفاق، فإنه لا يوجد احتمال أن ينجحوا خلال أسبوع في الاتفاق على كافة التفاصيل المعقدة. وبشأن جانب واحد على الأقل (أي إسرائيل)، بإمكان أن أشهد أنه العكس تماما من كونه متحفز"، وفق ما نقلت عنه صحيفة "يديعوت أحرونوت" اول امس الأحد. وأشار إلى أن عدم استكمال الاتفاق من شأنه ألا يؤدي فقط إلى "التوحل" وتشكيل خطر على حياة الأسرى الإسرائيليين المحتجزين في غزة، وإنما إلى التراجع والتدهور مجددا إلى حرب.

وأضاف المصدر أن "نتنياهو ومنفذي أوامره سقطوا عمليا في مصيدة. ولا يهمهم ماذا يحدث في العالم الخارجي، أي خارج السياسة وخارج إسرائيل. ولذلك يهتم نتنياهو بالنفي فورا أنه تجري مفاوضات"، كتلك التي قال رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، يولي إدلشتاين، إنها جارية الآن.

وتابع أن "نتنياهو لا يتهم حماس، لأنه إذا اتهمها، فإن النتيجة التي ستتعالى هي أن إسرائيل معنية بإجراء مفاوضات كهذه"، وأن "الدليل على أن نتنياهو يحاول إحباط الصفقة هي أقواله وأقوال أشخاص مقربين منه، ووزراء، إنه إما أن إسرائيل تعتزم العودة إلى القتال أو تشترط التوقيع على المرحلة الثانية بأن تستلم حماس دون شرط، وتسلم سلاحها ويكون القطاع منزوع السلاح، وهذا شرط لن توافق عليه بالطبع. أي أن إسرائيل تتقدم بواسطة تهديدات شديدة وخرق الاتفاق نحو تفجيره، وخطر العودة على القتال يرتفع".

ويروج مكتب نتنياهو، في هذه الأثناء، إلى أنه بالإمكان تمديد المرحلة الأولى بدون الاتفاق حول المرحلة الثانية، لكن المصدر الأمني الإسرائيلي أشار إلى أن "احتمال أن توافق حماس على استمرار تبادل الأسرى، بعد انتهاء المرحلة الأولى وتجاوز قائمة أسماء الأسرى الذين سيفرج عنهم في المرحلة الأولى، أشبه باحتمالات موافقة حماس على أن يغادر جميع سكان القطاع طواعية". وأضاف أن الوفد الإسرائيلي الذي توجه إلى قطر، بداية الأسبوع الماضي، هدفه الادعاء أنه يجري تحريك المفاوضات، "لكن هذا الوفد توجه إلى قطر فقط من أجل القول للولايات المتحدة إن الوفد توجه إلى هناك".

ونقلت الصحيفة عن مصدر رفيع من إحدى دول الوسطاء في الاتفاق، حول هذا الوفد الإسرائيلي، إنه "يبدو أنه لم يكن للوفد الإسرائيلي تفويضا من نتنياهو بالتحدث. والجميع أدرك أن هذا كله كلام فارغ، ولا يمكن دفع المفاوضات إذا كان أحد الأطراف ليس معنيا".

وحول "مطلب" إسرائيل باستعادة أكبر عدد ممكن من أسراها في غزة، قال المصدر الإسرائيلي إنه "يصعب عليّ أن أفهم كيف يمكن أن يقتنع أحد بهذا الهراء. فحماس التي لم تنكسر حتى بعد سنة ونصف السنة من الحرب، ستنكسر الآن؟". ولفت إلى أنه "لولا ترامب لما خرجت هذه الصفقة إلى حيز التنفيذ، لكن ما فعله منذئذ تسبب بضرر خطير للصفقة التي دعمها بشدة. وقد وقعت الولايات المتحدة على الصفقة التي كُتب فيها أنها، سوية مع مصر وقطر، تكفلن تنفيذها، وفي مقدمة ذلك تنفيذ المفاوضات حول المرحلة الثانية حتى نجاحها. لكن الأمر الأساسي، هو أن حكومة نتنياهو تبذل كل ما بوسعها من أجل ألا يتم التوقيع على المرحلة الثانية، وإدارة ترامب قررت هي أيضا خرق الاتفاق الذي وقعت عليه بنفسها".

وفي خطوة استفزازية المراد منها اختبار صبر حماس رفض رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إدخال بيوت متنقلة ومعدات ثقيلة إلى قطاع غزة، ويأتي ذلك على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحركة حماس. وأتى موقف نتنياهو، في أعقاب مشاورات أمنية عقدت السبت الماضي برئاسة رئيس الحكومة وقادة الأجهزة الأمنية، حيث تقرر مناقشة موضوع إدخال الكرافانات والبيوت المتنقلة والمعدات الثقيلة في الأيام المقبلة، وذلك على ما أفادت الإذاعة الإسرائيلية الرسمية "كان- ريشيت بيت"، اول امس الأحد.

ويصر نتنياهو على هذا الرفض، على الرغم من الاتفاق الموقع بين إسرائيل وحماس لإطلاق سراح الأسرى ووقف إطلاق النار، والذي يضمن دخول الكرافانات والبيوت المتنقلة والمعدات الثقيلة إلى القطاع. وينص الاتفاق على أنه سيكون من الممكن إدخال الإمدادات والمعدات الثقيلة اللازمة لإنشاء المنازل المتنقلة، وما لا يقل عن 60 ألف منشأة سكنية مؤقتة، وكرافانات.

وأجرى نتنياهو مشاورات أمنية بعد المهلة التي وجهها الرئيس الأميركي دونالد ترامب لحماس. وفي ختام المشاورات، قال مكتب رئيس الحكومة إنه "سيتم تحديد موعد لعقد اجتماع الكابينيت لمناقشة مواقف إسرائيل بشأن إدخال البيوت المتنقلة والمعدات الثقيلة للقطاع في أقرب وقت ممكن، لكن لم يتم تحديد موعد لذلك"، مشيرا إلى أن إسرائيل تنسق بشكل كامل مع الولايات المتحدة.

وتواصل الحكومة الإسرائيلية اعتماد نهج المماطلة وأسلوب المراوغة في كل ما يتعلق في تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار، حيث تسعى إسرائيل لإحداث تغييرات في بنود الاتفاق لضمان إطلاق المزيد من الأسرى الإسرائيليين ضمن المرحلة الأولى، وذلك في وقت يواصل الوسطاء جهودهم من أجل بدء مفاوضات المرحلة الثانية.

وأوضح مصدر إسرائيلي أن الرئيس ترامب يريد تغيير الاتفاق بحيث يتم إطلاق سراح كافة الرهائن معاً، قبل الموعد المحدد للمرحلة الثانية. إلى ذلك، أعلن المكتب الإعلامي الحكومي في غزة عدم إدخال أي منازل متنقلة أو معدات وآليات ثقيلة للقطاع.

وقال رئيس المكتب سلامة معروف في بيان: "لم يدخل إلى قطاع غزة حتى اللحظة أية كرفانات أو معدات وآليات ثقيلة من المتواجدة على الجانب المصري من معبر رفح، ونأمل أن تدخل خلال الساعات القادمة بحسب تطمينات الأطراف ذات العلاقة".

وأضاف: "نتابع سلوك الاحتلال ونضع الوسطاء (مصر وقطر والولايات المتحدة) في صورة خروقاته يوميا، وننتظر التزامه بتعهداته في اتفاق وقف إطلاق النار، وبدء إدخال كل المستلزمات الواردة ضمن البروتوكول الإنساني بالأصناف والكميات المحددة والمواعيد المقررة لذلك". ولفت معروف إلى أن "الواقع الإنساني والمعيشي الكارثي الذي يعانيه أبناء شعبنا في قطاع غزة جراء حرب الإبادة والتطهير العرقي التي شنها الاحتلال خلال 15 شهرا، لا يحتمل المماطلة والتسويف في إدخال مستلزمات الإيواء والاحتياجات الأخرى كالوقود والمعدات الثقيلة والأجهزة والمعدات الطبية ومواد ترميم البنى التحتية". وأوضح أن "قرابة 1.5 مليون إنسان أصبحوا بلا مأوى بعد تدمير منازلهم، في حين يعاني جميع سكان قطاع غزة البالغ عددهم 2.4 مليون إنسان من عدم توفر أبسط الخدمات الحياتية الأساسية وانعدام البنى التحتية".

في تفاؤل مستفز للعرب والمجتمع الدولي

نتنياهو يمجد مخططات ترامب حول غزة وإيران

التقى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مع وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، اول امس الأحد، وبحثا في عدة قضايا، بينها خطة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لتهجير سكان قطاع غزة، وفي المرحلة الثانية لاتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى.

واعتبر نتنياهو خلال مؤتمر صحفي مشترك مع روبيو أنه "أوضحنا أنه يحظر أن يكون بحوزة إيران سلاح نووي، ولا يوجد ما هو أهم من هذا حاليا". وقال نتنياهو إنه يعمل مع ترامب "بتنسيق كامل، ولدينا إستراتيجية مشتركة، وليس بالإمكان كشف كل شيء، وبضمن ذلك متى ستُفتح بوابات جهنم إذا لم يتم تحرر المخطوفين". وتابع أن "إسرائيل مصرة على تحقيق جميع أهدافها بعد هجوم حماس المروع. وسنتيقن من أن حماس لن تشكل تهديدا على إسرائيل". وأضاف أنه "تحدثنا عن رؤية ترامب لغزة، والتي تتحول إلى واقع".

وهدد نتنياهو سوريا ولبنان، وأن "إسرائيل ستعمل من أجل منع أي تهديد من سورية"، وزعم "أننا ملتزمون باتفاق وقف إطلاق النار في لبنان. ونتوقع أن تكون الحكومة اللبنانية ملتزمة بشكل متساو".

بدوره، قال روبيو أن "ترامب قال بوضوح ما هي رؤيته لغزة. حماس لا يمكنها الاستمرار كسلطة هناك"، وأنه "ينبغي إعادة المخطوفين إلى ديارهم، وعلينا القضاء على حماس في غزة"، معتبر أن "تحرير المخطوفين ليس خيارا، وإنما يجب أن يتم".

وكان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب قد ناقش ، مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال زيارة الأخير لواشنطن، الأسبوع قبل الماضي، شن هجوم ضد إيران وعدة مستويات محتملة من الدعم الأميركي، تتراوح بين الدعم العسكري النشط، مثل تزويد معلومات استخباراتية أو تزويد الطائرات بالوقود في الجو، وبين الدعم السياسي الأكثر محدودية، حسبما ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" .

وبحسب الصحيفة، فإن ترامب، الذي تعهد بوقف الحروب في جميع أنحاء العالم، وأنه لا يريد صراعًا آخر في الشرق الأوسط، يتعرض لضغوط من إسرائيل، التي تعتبر أن طهران في فترة من الضعف الأقصى بعد الحرب على غزة ولبنان وسقوط نظام بشار الأسد في سورية.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين وإسرائيليين قولهم إن إسرائيل تريد اغتنام الفرصة، وإذا لم توافق إيران على التخلي عن منشآتها النووية على غرار ما حدث في ليبيا، فإن إسرائيل مستعدة لقصف تلك المنشآت، بدعم من الولايات المتحدة أو بدونه.

وأضافوا أن إدارة بايدن كانت تدرس في أيامها الأخيرة ما إذا كانت ستدعم هذا التهديد الإسرائيلي أم لا، لكنها قررت عدم القيام بذلك. والآن أصبح هذا التهديد في أعلى القضايا المطروحة أمام ترامب، حسب الصحيفة.

وتابعت أن الولايات المتحدة زودت إسرائيل بذخائر خارقة للتحصينات، من شأنها أن تلحق أضرارا بالغة بأجهزة الطرد المركزي الإيرانية وغيرها من معدات تخصيب اليورانيوم المدفونة في حصن جبلي في فوردو، بالقرب من قم.

وفي مقابلة أجرتها معه شبكة "فوكس نيوز" مؤخرا، قال ترامب حول احتمالات مهاجمة إيران إن "الجميع يعتقد أن إسرائيل، بمساعدتنا أو موافقتنا، ستدخل وتقصفهم. أفضل ألا يحدث هذا. أفضل أن أرى صفقة مع إيران حيث يمكننا أن نبرم صفقة، والإشراف عليها، والتحقق منها، وتفتيشها ثم تفجيرها أو التأكد من عدم وجود المزيد من المنشآت النووية".

وأضاف أن "هناك طريقتين لوقفهم: بالقنابل أو بقطعة ورق مكتوبة. وأنا أفضل كثيرا التوصل إلى اتفاق".

وتابع ترامب خلال المقابلة، أنه "أعتقد أن إيران متوترة للغاية. أعتقد أنهم خائفون. أعتقد أن إيران ستحب إبرام صفقة، وأنا أحب إبرام صفقة معهم دون قصفهم"، معتبرا أنه بعد الهجوم الإسرائيلي على إيران، في أكتوبر الماضي، "اختفى دفاعهم الجوي إلى حد كبير".

ورجح محللو الاستخبارات العسكرية الأميركية، الشهر الماضي، أن إسرائيل ستهاجم المنشآت النووية الإيرانية، خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، بغياب اتفاق، حسبما ذكرت صحيفة "واشنطن بوست".

ونقلت عن المتحدث باسم مجلس الأمن القومي، برايان هيوز، وصفه لموقف ترامب بأنه "بينما يفضل التفاوض على حل ... سلميا، فإنه لن ينتظر إلى أجل غير مسمى إذا لم تكن إيران راغبة في التعامل، وفي وقت قريب".

وأفادت الصحيفة بأن إدارتي بايدن وترامب ناقشتا المدة التي قد تؤخر فيها الضربة الإسرائيلية البرنامج النووي الإيراني. ونقلت عن أحد المسؤولين الأميركيين قوله إن "الأمر قد يستغرق ستة أشهر على أفضل تقدير". لكن المسؤولين الإسرائيليين يعتقدون، حسب الصحيفة، أن التأثيرات قد تستمر لمدة عام أو أكثر. وتدعي إسرائيل أن إيران قد تتقدم سرا نحو مستوى التخصيب بنسبة 90% اللازم لصنع القنابل. إلا أن الصحيفة اعتبرت أن "نهج ترامب الصارم في التعامل مع المفاوضات، من خلال التعطيل ثم التوصل إلى اتفاق، وهي السمة الأساسية لهذه الأسابيع الأولى من ولايته الثانية. ولكن التهديد بهجوم ضد إيران هو محاولة فاشلة، حتى بالنسبة لترامب. فمن الواضح أنه لا يريد الحرب. ولكن صانع القرار النهائي بهذا الخصوص قد يكون نتنياهو، وليس ترامب".

الصهاينة يعترفون قبل غيرهم

خطة ترامب بشأن تهجير الفلسطينيين فاشلة

محمد بن محمود

اعـــتراف عدد مـــن قـــادة الكيان الصهيونـــي ان خطة ترامب بشـــأن تهجير الفلسطينيين فاشلة. ويصطدم المخطط الـــذي يريد دونالـــد ترامب تنفيذه في غزة والـــذي يتعلق بتهجير سكان القطاع إلى دول عربية مجاورة، مثل الأردن ومصر، وتحويله إلى ريفييرا الشرق بالعديد من العوائق والحواجز التي فصلها العديـــد من المختصين في سياسات الشرق الأوسط.

ودعا هـــؤلاء المختصـــون إلى أخذ هذا المخطط عـــلى محمل الجد وحثوا المجتمع الـــدولي على إعـــلاء الصوت بالرفض القاطع له...تصريح مفاجئ لكن يجب أخذه على محمل الجد. هكذا علق متابعو شؤون الشرق الأوسط في 5 فيفري على خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي يريد تنفيذها في غزة والتي ترتكـــز على تهجير مئات الآلاف من سكان القطاع إلى دول أخرى.

خطة يبدو لغاية الآن أنها من ضرب الخيال وغير قابلة للتطبيق على أرض الواقع فضلا عـــن أنها تثير الكثير من المعارضة.وتذكرنـــا تصريحات ترامب هذه بتصريحات أخرى مماثلة، تتعلق بضم قنـــاة بنما وجزيـــرة غرينلاند التابعة للدانمارك، وجعل كندا الولاية الأمريكية رقم 51 أو إرسال المجرمين الأمريكيين الخطرين إلى الســـلفادور. لكن كل هـــذه الاقتراحـــات تصطدم بعراقيل عديدة.

تشبث فلسطينيي غزة بأرضهم

مشروع دونالد ترامب لا يبالي كثيرا بتعلق الفلسطينيين بأرضهم. والدليل على ذلـــك أن هناك أكثـــر من نصف مليون غـــزي قد عـــادوا إلى منازلهم المدمرة شـــمالي القطاع بمجرد الإعلان عن وقف إطلاق النار. وفي هذا الشأن، قالت دلال عريقات، نائبة رئيس قسم العلاقات الدولية وأستاذة مساعدة في الجامعة العربيـــة الأمريكية: لا يمكن أن ننسى أن الشعب الفلسطيني هُجّر بالقوة عدة مـــرات عبر تاريخه، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الأرض (تقصد غزة) بقيت أرضه وواصل هو العيش عليها. وأضافت: خلال الأشهر الخمس عـــشرة الماضيـــة، وبالرغـــم من كل محاولات الإبادة الجماعية التي قامت بها القـــوات العســـكرية الإسرائيلية المحتلة، مكث الشـــعب الفلسطيني في مكانه وعلى أرضه ولم يغادر. وجدير بالذكر أن إسرائيل رفضت عدة مرات تهم الإبادة الجماعية الموجهة لها من قبل بعض الدول، وفي مقدمتها جنوب أفريقيا ومنظمات حقوقية دولية على غرار منظمة العفو الدولية.

خطة ترامب فاشلة

وبدوره دعا اللواء احتياط في جيش الاحتلال الإسرائيـــلي عاموس جلعاد، إلى اتخاذ قرار سياسي بشأن أمن دولة الاحتلال الإسرائيـــلي في ظل التهديدات الإقليمية المتزايدة، مشـــيرا إلى فشـــل خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن تهجير الشعب الفلسطيني من قطاع غزة.وقال جلعاد في مقال نشرته صحيفة يديعـــوت أحرونوت العبرية، إنه لا يوجد أي احتمال بأن تنجح خطة ترامب، حيث ترى كل من مصر والأردن في القضية الفلســـطينية تهديدا للأمن

القومي، وأن هذه الدول غير مستعدة لاستيعاب الفلسطينيين، خاصة أولئك من غزة.وأضاف أن الأردن يرى في خطط ترامب مؤامرة لإقامة دولة فلسطينية بديلة على حسابه، وهو ما يشكل تهديدا لإسرائيل في حال تحقق هذا السيناريو، بحسب تعبيره.

وأكد جلعاد أن مصر، التي وقعت على اتفاق السلام مع إسرائيل منذ سنوات، تعتبر القضية الفلسطينية قضية مركزية، وهي غير مستعدة لاستقبال فلسطينيين من غزة، حتى لو عُرضت عليها مبالغ مالية كبيرة. وأشار أيضا إلى أن رياح الشر بدأت تهب في الأردن ومصر، ويكتسب معارضو التطبيع زخما في المملكة العربية السعودية، خاصة بعد الحماس الذي تبناه رئيس الوزراء الإسرائيلي تجاه خطة ترامب. وأوضح أن دولة الاحتلال الإسرائيلي يجب أن تحافظ على اتفاقات السلام مع الدول العربية وتوسعها، لاسيما إلى السعودية، التي تشكل جزءا حيويا من محور إقليمي سني بقيادة الولايات المتحدة، ويُعتبر جزءا من الرد الإسرائيلي الشامل على التهديد الإيراني.

وفي سياق آخر، شدد جلعاد على أن ما وصفه بالإنجازات العسكرية لجيش الاحتلال الإسرائيلي ضد إيران يجب أن تكون الأساس للفعل السياسي، مع ضرورة العودة إلى المفاوضات لإعادة المخطوفين الذين تعرضوا لفظائع في التحرير الأخير. واعتبر جلعاد أن التهديد الإيراني هو التهديد المركزي لإسرائيل، ويجب منع إيران من الحصول على سلاح نووي، كما أنه يجب مواجهة خطر سباق التسلح النووي في المنطقة مشددا على ضرورة بلورة استراتيجية سياسية تضمن استقرار وأمن إسرائيل على المدى الطويل.وأوضح أيضا أن استئناف الحرب في الظروف الحالية قد يعرض حياة المخطوفين للخطر، ما يستدعي توخي الحذر، إلى جانب ضرورة التنسيق مع الولايات المتحدة لمواجهة التحديات في الجبهة الشمالية، لا سيما حزب الله وسوريا.واعتبر جلعاد، في ختام مقاله، أن الوقت الحالي يتطلب فعلا سياسيا على صعيد الأمن القومي، بالإضافة إلى تعزيز المناعة القومية، من خلال تجنب قوانين قد تضر بالجيش الإسرائيلي ومناعته..

خطة خرجت من مزبلة التاريخ

بدورها حذرت صحيفة "هآرتس" العبرية من أن خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لتهجير سكان قطاع غزة تهدد اتفاقيات السلام الموقعة مع الأردن ومصر. ووصفت الصحيفة خطة ترمب لمشروع الإخلاء وإعادة البناء في قطاع غزة بأنها خطة مشوهة من كل زاوية يتم النظر إليها منها. وقالت الصحيفة العبرية في مقال كتبته هيئة تحريرها، إن الفكرة القائلة بأن جيش الاحتلال سيُفرغ قطاع غزة من مليوني ساكن، وينقلهم إلى مصر والأردن وبعض الدول الأخرى، ثم يسلم القطاع إلى الولايات المتحدة بدون سكان، ليصبح ساحة ضخمة للبناء وإقامة ريفييرا أمريكية في الشرق الأوسط – هي فكرة غير واقعية تمامًا.وشددت الصحيفة العبرية على أنه ورغم خيال الخطة، فإنها تحمل خطرًا كبيرًا يمكن أن يؤدي إلى تخريب اتفاقيات السلام بين الاحتلال وكل من مصر والأردن. وتابعت: على عكس ترمب، تدرك إسرائيل جيدًا أن نقل الغزيين إلى مصر قد يؤدي إلى مواجهة إقليمية على طول الحدود بينها وبين مصر، وعلى عكس ترمب، تدرك إسرائيل أن نقل الغزيين إلى الأردن قد يؤدي إلى انهيار النظام الحاكم هناك. وأوضحت ان انهيار اتفاقيات السلام مع مصر والأردن سيؤدي بدوره إلى انهيار اتفاقيات أبراهام التي وقعها نتنياهو، وربما يقضي تمامًا على المشروع الأبرز: تطبيع العلاقات مع السعودية وقالت :وإذا كان الهدف هو توسيع هذه الاتفاقيات وتحقيق السلام مع السعودية، فمن الأفضل أن يغير كل من ترامب ونتنياهو نهجهما، وأن يتوقفا عن زعزعة أسس الاستقرار السياسي، وأن يعملا على تعزيز العلاقات مع مصر والأردن بدلاً من تقويضها.ووصفت الصحيفة العبرية المكان المناسب لخطة الإبعاد التي طرحها ترامب هو مزبلة التاريخ.

خطة ترامب بشأن غزة جنون مطلق

في ذات السياق تباينت ردود الأفعال الأمريكية حيال الخطة التي طرحها الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن تهجير أهل قطاع غزة بين من يعتبرها جهلا من ترامب بتعقيدات وتفاصيل الصراع العربي الإسرائيلي، ومن يراها أفكارا حاسمة لحل الصراع. وشدد خبراء أميركيون على أن ترامب بالغ بشدة فيما يمكنه القيام به فيما يتعلق بالقطاع بتبسيطه التدخل بهذا الشكل لحل الأزمة الراهنة، في وقت يرى فيه فريق من داعمي إسرائيل أن خطة ترامب تتجنب أخطاء الماضي، إلا أن الأغلبية العظمى من الخبراء والمعلقين شككوا بشدة في إمكانية تطبيق أفكاره على أرض الواقع.

وفي مشاركة له في موقع المجلس الأطلسي، كتب جوناثان بانيكوف مدير مبادرة سكوكروفت لأمن الشرق الأوسط التابعة للمجلس والمسؤول السابق في مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي، أن الخطة التي أعلنها ترامب غير متوقعة، ويرجع ذلك إلى أنه لا يفهم تماما، أو ربما لا يهتم، بتاريخ المنطقة، وتعقيدات العلاقات الفلسطينية الداخلية، والعلاقة العاطفية التي تربط معظم الناس بأوطانهم، والتداعيات المحتملة على حلفاء الولايات المتحدة.وفي المقابل، قال توماس واريك نائب مساعد الوزير السابق لسياسة مكافحة الإرهاب في وزارة الأمن الداخلي إن من ينتقدون خطة ترامب لتهجير مليوني شخص من سكان غزة يسيئون فهم نظرة ترامب إلى القطاع.وأضاف أن ترامب بكونه مطورا عقاريا منذ مدة طويلة أدرك مؤخرا مدى الدمار الذي لحق بغزة، وأنه محق في أن إعادة بناء قطاع غزة ستستغرق على الأرجح أكثر من عقد من الزمان، وأن الطريقة الوحيدة لإعادة بناء القطاع في هذا الوقت الزمني هي ألا تلعب حماس دورا في حكمه في المستقبل. وتابع واريك أن الحكومات العربية لن تتبرع بالمليارات لإعادة إعمار قطاع غزة ثم تتحول إلى أنقاض مرة أخرى إذا تجدد الصراع في غضون 3 أو 4 سنوات.

لن يغادروا

وأشار نائب مساعد الوزير السابق لسياسة مكافحة الإرهاب في وزارة الأمن الداخلي إلى أن ترامب بوصفه مطورا عقاريا معتاد على شراء وبيع العقارات، ولا يفهم عمق ارتباط سكان غزة بالأرض وعدم رغبتهم المطلقة في التنازل عن ممتلكاتهم بعد ما حدث للكثيرين منهم في عام 1948، سكان غزة ظلوا صامدين ولن يغادروها أبدا. وبدروه، قال أليكس بليتساس الرئيس السابق لمشروع مكافحة الإرهاب التابع للمجلس الأطلسي والمسؤول السابق للعمليات الخاصة ومكافحة الإرهاب في مكتب وزير الدفاع، في مشاركة له بموقع المجلس الأطلسي إن واقع امتلاك غزة سيحمل معه تكاليف ومخاطر كبيرة بما في ذلك خطر المقاومة المسلحة وأضاف بليتساس أن أفكار ترامب ستتطلب التزاما طويل الأجل، مع تقديرات تصل إلى 15 عاما لإعادة الإعمار الكاملة، ولا يزال السؤال حول من سيدفع ثمن هذا المسعى الهائل دون إجابة. ونظرا للتكلفة الهائلة والحساسية السياسية للمنطقة، فمن غير الواضح ما إذا كانت الولايات المتحدة ستدفع الفاتورة بالكامل أو ما إذا كان هناك شركاء دوليون معنيون بالأمر.

أوهام إسرائيلية يروج لها انصار نتنياهو لضمان بقائه

استئناف حرب غزة حتمي ولا بديل عن التهجير ومهاجمة إيران

تعتبر تقديرات المستويين السياسي والعسكري الإسرائيليين أن استئناف الحرب على غزة "يكاد يكون حتميا"، وسيستعرض الجيش أمام الحكومة، في الأيام المقبلة، المخططات العسكرية لاستئناف الحرب، حسبما ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" قبل ايام قليلة.

وقال وزير الأمن الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، في بيان هذا الأسبوع، إن الحرب التي وصفها بأنها "حرب غزة الجديدة" ستكون "مختلفة بشدتها". وحسب الصحيفة، فإن الجيش الإسرائيلي سيسعى إلى احتلال قطاع غزة كله بشكل سريع، من خلال زج فرقتين أو ثلاث فرق عسكرية. وتقدر إسرائيل أنها لن تتمكن من منع دخول مواد غذائية ومعدات طبية إلى القطاع بشكل كامل، لكنها ستحاول تجميع جميع السكان في مكان واحد، يتم إدخال المساعدات الإنسانية إليه فقط، وباقي القطاع سيكون "منطقة قتال" لا تصل المساعدات إليه، بهدف السيطرة بشكل كامل عليه.

ونقلت الصحيفة عن ضباط إسرائيليين اعتبارهم أن سيطرة كهذه على القطاع ستستغرق "أشهر معدودة"، وبعدها عدة أشهر أخرى "لتطهيره" من المقاتلين الفلسطينيين، "وتحييد الأنفاق، التي لم تُدمر ويتواجد فيها عناصر حماس، سيستغرق وقتا طويلا".

وخلال ذلك، ستحاول إسرائيل تهجير الغزيين. "سيقترح على الفلسطينيين في هذا الجيب (الذي سيتم تركيزهم فيه) أن يهاجروا". لكن الصحيفة أشارت إلى أنه ليس معروفا إلى أين سيُهجرون. "وحتى الآن، لا توجد دولة أو منطقة في أنحاء العالم وافقت على البحث في ذلك مع إدارة ترامب حول خطة الترانسفير التي طرحها".

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين في الحكومة الإسرائيلية قولهم إن "المرحلة الثانية (من اتفاق وقف إطلاق الخروج النار وتبادل الأسرى) لن تحدث، نقطة، إلا إذا ستوافق حماس على الخروج من قطاع غزة"، أي الخروج إلى منفى، ووفقا للصحيفة فإن حماس رفضت ذلك منذ أكثر من سنة.

من الجهة الأخرى، ورغم أن الحكومة الإسرائيلية تتحدث عن "حرب غزة الجديدة" كأنها حتمية، إلا أنها "ستعتبر بنظر فئات إسرائيلية كثيرة أنها حرب سياسية تؤدي إلى انقسام المجتمع الإسرائيلي، لأنها ستحدث قبل انتخابات مبكرة، وتضحي بالمخطوفين الذين سيموتون في الأسر على الأرجح. ولا توجد إجابة لدى أحزاب الوسط – يسار، ولا لدى حزب الليكود، حول ما إذا سيتم تنفيذ المرحلة الثانية وإعادة المخطوفين، كيف سيتم التخلص من حماس"، حسب الصحيفة. وأضافت أن "فرض حكما عسكريا في القطاع والقضاء على المقاومة الحمساوية قد يستغرق وقتا طويلا، مثلما حدث للأميركيين في العراق".

ونقلت الصحيفة عن مسؤول أميركي وصفته بأنه مقرب من مستشاري ترامب، قوله "إننا نعلم أن هذا قد ينتهي بـ200 ألف فلسطيني فقط الذين سيغادرون، في أفضل الأحوال"، بينما اعتبر مسؤول أمني إسرائيلي أن "هذا قد يلحق ضررا. و200 ألف هؤلاء هم أشخاص بالإمكان العمل معهم في القطاع، في سيناريو معين. فهم النخبة".

وفي ظل هذه التناقضات الإسرائيلية، أشارت الصحيفة إلى أن إسرائيل قد لا تستأنف الحرب على غزة، "لأن أفضليتها الإستراتيجية، في العام 2025، هي أن تكون هذه سنة تعامل

مع إيران. وتقول المؤسسة الإسرائيلية كلها، وبصـــوت مرتفع، إن هذه نافذة الفرص للعمل ضد الإيرانيين. وإسرائيل لا تريد اتفاق (نووي جديد). والنموذج الذي تريده هو حـــزب الله في لبنان في الحرب الأخـــيرة. أن نضرب أولا. وبعد ذلك نوقع (اتفاق وقـــف إطلاق نار). وليس العكـــس". وأضافت الصحيفة أنه "نأمل فقـــط ألا يبيعوننا أوهاما، رحيل غزة الذي لن يحدث، وخلال ذلك يسارع الإيرانيون نحو القنبلة".

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو كرر ، القول إن تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النـــار وتبـــادل الأسرى، بين حكومته وحركة حماس، سيكون بعد "القضاء عـــلى حمـــاس"، واعتـــبر أن تطبيع العلاقـــات بين إسرائيل والســـعودية سيكون "بعد أن ننهي التغيير في الشرق الأوسط، وبعد أن نتيقن من عدم وجود ســـلاح نووي لدى إيران، وبعد أن نُبيد حماس"، حسبما قال لشبكة "فوكس نيوز".

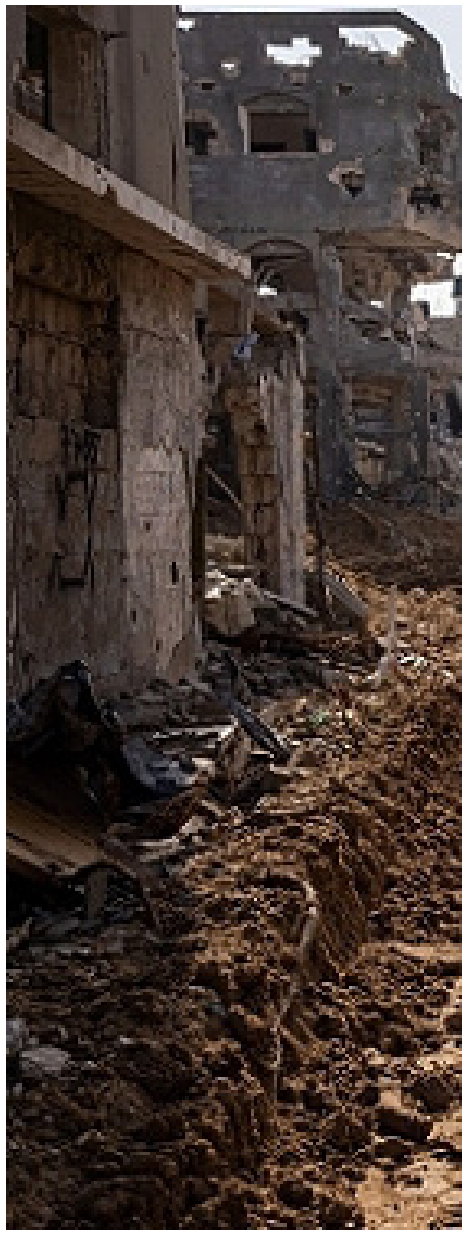

ورأى الباحث في العلاقات بين الجيش والمجتمع في إسرائيل، بروفيسور يَغيل ليفي، أن "هدف القضاء على حماس وقدراتها العسكرية لم يكن واقعيا أبدا. وقد اتخذت القرار بشـــأن هذه الغاية قيادات عسكرية وسياسية مصدومة، بعد ســـاعات معدودة مـــن مجزرة 7 أكتوبر، من دون أن تستوضح القدرة على تنفيذ ذلك"، وفقا لمقاله في صحيفة "هآرتـــس" اول امس الأحد. وأشـــار إلى أن "الخبرة تُظهـــر أن المحاولات في العقود الأخيرة لفـــرض تغييرات من الخارج، في مناطق مختلفة في العالم، باءت بالفشل. وبالتأكيد أن فشلا كهذا كان متوقعا في الظروف الخاصة لغزة. وفعلا، ظهور حماس مجددا بعد وقف إطلاق النار مباشرة، والترميم السريع لجزء من قدراتها الســـلطوية، مثلما تم التعبـــير عنه أثنـــاء تنفيذ صفقة المخطوفين، فاجأ إسرائيل".

وشدد على أن "هذا ما يحدث عندما يسيطر فكر عســـكري بدون تشكيك فيه، وينشـــئ وهما بأن قتل مقاتلين الواحد تلـــو الآخر، وتدمـــير أنفاق، ومصادرة أســـلحة، وقتـــل جماعي لمواطنـــين وهدم بنيـــة تحتية مدنية، ســـيؤدي إلى تغيير النظـــام". وتتهم أحزاب ما يســـمى "الوسط – يسار" الإسرائيلية نتنياهو، في سياق الحديث عن "اليوم التالي" بعد الحرب على غزة، بأنه بســـبب عدم دفعه رؤية "لليوم التالي" فإنه يســـمح لحماس بالبقاء، لأنه منع دفع سلطة بديلة إلى السيطرة في غزة. لكن ليفي أكد على أنه لا أساس لهذا الاتهام، لأنه "يفترض أن إسرائيل قادرة على هندسة نظام بديل في غزة. فالنظام يحتاج إلى قدر أســـاسي من الشرعية، التي لن يحصل عليها فقط لأن دولـــة عدو تخـــترع نظاما بديلا بدعم دولي. وصحيـــح أن نتنياهو لم يضع رؤية بديلـــة، لكن خطأه لا يقل عن خطـــأ أولئك الذين أنشـــأوا وهما بديلا". وأضـــاف أن "معظـــم أولئك الذين يتحدثون عن نظام جديد في غزة في 'اليـــوم التالي'، يقترحـــون أن تقوم السلطة الفلســـطينية أو اختراع قوة متعددة الجنســـيات، بتفكيك حماس بدلا من إسرائيـــل"، إلا أن "حماس، التـــي نجحت بتجنيـــد آلاف المقاتلين مجددا، وعـــززت الكراهية لإسرائيل بين الذين يحاولون العودة إلى بيوتهم المدمرة في فصل الشتاء، لا تزال قادرة على أن تقاوم بفاعلية أي نظام يفرض من الخارج، وخاصة على خلفية تهديد الترانسفير".

وحذر ليفي من مقترحات "الوسط – يســـار"، وأنه "عمليا يقترحون زج القطاع في حرب داخلية، ســـواء كانت بين حماس وبين النظام الذي سيفرض من الخارج، أو بين ميليشيات غزيّة في ظل غياب سيادة".

مـــن جانبـــه، دعا رئيـــس تحرير "هآرتـــس"، ألـــوف بِـــن، إلى عـــدم الاســـتخفاف بإيعـــاز وزيـــر الأمن، يسرائيل كاتـــس، للجيش الإسرائيلي، الاسبوع الماضي، "بإعداد خطة لخروج طوعي للفلســـطينيين من قطاع غزة، بموجـــب مبادرة الرئيـــس الأميركي، دونالد ترامب. فهـــذه المرة الأولى التي تعلن فيها إسرائيـــل عن خطة فعلية لطرد عرب من مناطق تسيطر عليها. ومنذ الآن الترانســـفير هو سياســـة الحكومة".

وأضاف ألوف بِن أنه الرســـالة التي وجهها كاتـــس والحكومـــةإلى كبار ضباط الجيش بعـــد أن أوعز لرئيس أركان الجيـــش، هيرتـــسي هليفـــي، بتوبيخ قائد شـــعبة الاســـتخبارات العسكرية، شـــلومي بيندر، لأنه حذر مـــن التبعات الأمنيـــة لخطة ترامب، هي أن "تأييد الترانســـفير ســـيكون شرطا للترقية. ففي الجيش الإسرائيلي ستنفذ تعيينات واســـعة، وأي تعيين لضابط برتبة عميد فما فوق مشروط بتوقيع كاتس، وهذا الوزير يعتزم أن يتبع في الجيش اختبارات ولاء سياسي التـــي اتبعها الوزيـــر المنتهية ولايته، إيتمار بن غفير، في الشرطة".

وتابع أن "تكليف الجيش بتشجيع هجرة الغزيين طواعية، ســـيكون من خلال التجويع على ســـبيل المثال، أو باســـتئناف القتال 'من أجل القضاء على حماس'، مثلمـــا يتعهد نتنياهو. وعندها، كلمـــا يتزايد صراخ الغزيين، ستوافق دول العالم على فتح بواباتها للاجئي خانيونس وجباليا".

ورأى بِـــن أن ترامـــب بحديثه عن تهجـــير الغزيين، "حرر مـــن القمقم الرغبـــات الخفية لدى كثير من اليهود الإسرائيليـــين، الذين لا يؤمنون بحياة مشتركة مع العرب على قطعة الأرض نفســـها. اليمين يقول "إمـــا نحن أو هم'، واليســـار يقول "نحن هنا وهم هناك". وقبل سنوات قال لي أحد قادة اليســـار الصهيوني إن "كهانا موجود في قلب جميعنا" في إشارة إلى الحاخام الفاشي مئـــير كهانا. وبعـــد أن طبّع ترامب الحديث عـــن التطهير العرقي، تريد أغلبية ســـاحقة مـــن اليهود في إسرائيـــل أن تطرد الفلســـطينيين"، وفق ما أظهرت استطلاعات الأسبوع الماضي. وأشار إلى أن "سياسة نتنياهو منذ أن شـــكل حكومة اليمين الضيقة تنطوي عـــلى اتجاه واضـــح لتطبيق تراث الحاخام كهانا، والقائمة طويلة: قانون القومية؛ خطوات الضم ونهب الفلســـطينيين في الضفـــة الغربيـــة والقدس الشرقية؛ تعبئة قائمة الليكود بالكهانيـــين؛ الحلف مـــع بن غفير وسموتريتش؛ وفوق كل ذلك سياسة الطرد والدمار في غزة، ردا على هجوم حماس في 7 أكتوبر".

وأضاف أن "نتنياهو كان مســـتعدا للمخاطرة بمذكرة اعتقال صادرة عن المحكمة في لاهاي، وأن يواجه ضغوط إدارة بايـــدن ومؤيديـــه في إسرائيـــل ومطالبته بتقديـــم 'خطة اليوم التالي' وتسليم غزة للســـلطة الفلسطينية، فقـــط مـــن أجـــل التقـــدم في إفراغ القطاع من ســـكانه وتجهيزه للضم والاستيطان اليهودي".

ولفت ألوف بِـــن إلى أن "كهانا كان يعتـــبر أزعـــر وهامشي، وقـــد تقيأه الكنيســـت. ووريثـــه في دفـــع فكرة الترانســـفير، رحبعـــام زئيفـــي، لم يحظَ بتأييد الجماهـــير وأدين لاحقا كمغتصـــب ومجرم. لكـــن أفكارهما لم تختف، وبعد جيـــل ونصف الجيل وصلت إلى الخط الســـائد، الذي لا يزال يُغلف بتفســـيرات منافقة مثل "قلق إنساني على الفلسطينيين" أو "جربنا كل شيء ولم يتـــم حل الصراع، وربما حان الوقت لحـــل آخر". ولذلك يحظر الاســـتخفاف بتصريحـــات ترامب، وحماســـة نتنياهو وتعليمات كاتس. فمارد التطهـــير العرقي الذي أخرجوه من قمقم الصوابية السياسية واحترام حقوق الإنسان، الذي اختبأ فيه حتى اليوم، سيكون من الصعب إعادته إلى القمقم".

الحكم السابق مراد الدعمي لـ"24/24"

الحيمودي سيتعرض للتعطيل من "لوبيات" نافذة افسدت كرتنا

محمد الدريدي

ألقى المدير السابق للإدارة الوطنية للتحكيم، مراد الدعمـــي، الضوء على العديد من التحديـــات والمعوقات التي تواجـــه التحكيم التونـــسي في حوار صحفي جـــريء. تنـــاول الدعمي في حديثه مسألة تعيين الجزائري جمال الحيمـــودي للإشراف عـــلى التحكيم التونسي، مؤكـــداً أن الحيمودي كفاءة لكن مهمته صعبة.

كما عبّر عـــن قلقه مـــن تدخلات محتملـــة في عملـــه. في هـــذا المقال، سنستعرض أبرز نقاط الحوار وتحليل الدعمي للتحديات الراهنة والمستقبلية للتحكيم في تونس.

تعيين جمال الحيمودي

يرى مراد الدعمـــي أن تعيين جمال الحيمـــودي للإشراف عـــلى التحكيم التونسي أمر طبيعي، مشيراً إلى كفاءة الحيمودي في هذا المجـــال. ومع ذلك، لم يكن الدعمي متفائلاً بشـــأن فترة إشراف الحكم الجزائري السابق، قائلاً: "أتمنـــى التوفيق للحيمـــودي لكنهم لـــن يتركوه يعمل لإصـــلاح التحكيم. سيحاولون التدخل في عمله والسيطرة عليه لمصالحهم."

و حـــذر الدعمـــي مـــن التدخلات المحتملة في عمل الحيمودي، مشيراً إلى أن المنظومة التي يعمل فيها الحيمودي تحتوي عـــلى عوائق كثـــيرة. وصرح الدعمي: "للأســـف رجـــال المنظومة السابقة عادوا للعمل مع الحيمودي. نصحته بالانتباه والحذر من المحيطين به." هذا التحذير يشـــير إلى محاولات التأثير على قرارات الحيمودي وإفشال جهوده الإصلاحية.

جماعة ناجي الجويني عطلوني

و قيّم مراد الدعمي فترة إشرافه على إدارة التحكيم التي اســـتمرت 3 أشهر بالإيجابية. وقال الدعمي: "قمنا بعمل كبير في ظرف وجيـــز وصعب للغاية. نجحنا في مهامنا بنسبة 80%، حاولت تصعيد حكام شبان للرابطة الأولى على غرار حســـني النايلي وإبعاد الحكام الكبار في السن."

> التحكيم التونسي يعاني من "التوريث"
>
> بعض الأعضاء ممن عملوا مع الناجي الجويني أخذوا معهم بعض معدات التواصل بين الحكّام خلال المباريات
>
> السماسرة والمتطفلين على الإعلام وبعض المراقبين والحكام هم عائق أمام تطور التحكيم

و لـــم يخف الدعمي اســـتياءه من بعض أعضاء الإدارة الوطنية للتحكيم الذين رافقوه طـــوال الفترة الماضية. وصرح قائلاً: "بعض الأعضاء اخترتهم معي في إدارة التحكيم وجهوا لي الطعنة في الظهر ولم تكن نواياهم ســـليمة." هذا التصريـــح يعكس وجود خلافات داخلية وتحديـــات واجهها الدعمي في إدارته.

انتقـــد مـــراد الدعمـــي في نفس الســـياق بعض الجهات التي ســـعت إلى إفشـــال مهمته وعرقلتـــه. واتهم أعضـــاء من إدارة التحكيم الســـابقة (إدارة الناجـــي الجويني) بمحاولات التحريض والإضراب. قـــال الدعمي: "حاولوا ضربي عـــن طريق المافيولا وتحريض الحـــكّام على الإضراب، من خلال الجمعية، فضلاً عن غياب تقنية الفيديو. بعـــض الأعضاء ممن عملوا مع الناجـــي الجويني أخـــذوا معهم بعـــض معدات التواصل بـــين الحكّام خـــلال المباريات، وهو مـــا جعل عدة مباريات تجرى دون أجهزة لاسلكية."

التحذيـر من المنظومـة القديمة و توريث الحكام

مراد الدعمـــي يمر مـــن التحذير إلى الاتهـــام، حيث يشـــير إلى أن هناك محاولات من المنظومة القديمة للعودة والتحكم في الأمـــور مرة أخرى. يبقى السؤال مفتوحاً حول ما إذا كانت هذه الاتهامات ستثبت صحتها أو ستظهر الأيام ما هو خفي.

و أشار الدعمي إلى ظاهرة انتشرت في التحكيم التونسي، وهي وجود عدة حكّام ينتمـــون إلى عائـــلات معينة. وأوضح الدعمي أن هذه الظاهرة تعيق تقدم التحكيـــم في تونس، قائلاً: "من غير المقبول توريـــث التحكيم ليكون حكراً على بعـــض العائلات. هناك ابن المســـؤول، وابن المراقب، وابن الحكم السابق."

و يثير الدعمي تســـاؤلات حول ما إذا كان مـــن الممكن حـــث العائلات الشـــغوفة بالتحكيم على جلب أبنائها إلى هذا المجال بدلاً من توريثه بشـــكل غير عادل و يفتـــح هذا النقاش الباب أمام تساؤلات حول كيفية إصلاح هذه الظاهرة وتحقيـــق العدالة في توزيع الفرص.

التحديـات المسـتقبلية للتحكيـم و استهداف الحكام الشبان

أكد الدعمي عدم تفاؤله بالمستقبل، معتبراً أن الحكام الشـــبان الصاعدين مســـتهدفون، وأن انتشار السماسرة والمتطفلين على الإعلام وبعض المراقبين والحكام يمثل عائقاً كبيراً أمام تطور التحكيـــم في تونس. وقال الدعمي: "لا تبدو هناك مـــؤشرات للإصلاح في ظل عدم توفر أسباب النجاح والمسؤولين القادرين على الإصلاح."

يبـــدو أن الدعمي يشـــير إلى غياب الكفاءات القادرة على تحقيق الإصلاح في مجال التحكيم و يبقى الأمل معقوداً على جهـــود الحيمـــودي ومحاولاته الجادة لتحسين الوضع.

و بعـــد فترة إشراف مـــراد الدعمي على إدارة التحكيم، قام بتسليم المهام للمشرف الجديد جمـــال الحيمودي. هذه الخطوة تأتي في ســـياق التغيير والبحث عن تحسين وتطوير التحكيم التونسي.

و يبقـــى التحـــدي الكبـــير أمام الجزائري جمال الحيمودي في تحسين وضـــع التحكيم في تونـــس وتحقيق الإصلاحات المرجوة، و رغم التحذيرات التي أطلقهـــا مراد الدعمي تســـلط الضوء على الكثير مـــن العقبات التي يجب تجاوزها ، حيث تحتاج الساحة الرياضية التونسية إلى جهود مشتركة لتحقيـــق التغيـــير الحقيقي وضمان تحقيـــق العدالة والنزاهـــة في جميع المباريات.